



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير - البيضا

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

تحت عنوان:

أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2021

إشراف الأستاذة:

- د. بورداش شهرزاد

إعداد الطالبين:

- حجازي محمد

- حميدات سليمان

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. سمية بوران	المركز الجامعي نور البشير - البيضا	رئيسا
د. شهرزاد بورداش	المركز الجامعي نور البشير - البيضا	مشرفا ومقرا
د. أبوبكر بوسالم	المركز الجامعي نور البشير - البيضا	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والتقدير :

{ربي أوزعتني أن أشكر نعمتك التي
أنعمت علي وعلى والدي و أن اعمل عملا
صالحا ترضاه و أدخلتني برحمتك في
عبادك الصالحين}

- الآية 18 من سورة النمل -

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فالحمد لله عز
وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات لمواصلة مشوارنا الدراسي .

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة وأخص بالشكر
الأستاذة المشرفة: د. بورداش شهرا زاد الذي كانت سخية بتقديمها للنصائح
والتوجيهات القيمة جزاها الله عنا كل خير.

إلى الذين حظينا بشرف الجلوس متعلمين بين أيديهم .

وإلى كافة من ساهم في إنجاز هذا العمل

من قريب أو بعيد

محمد وسليمان



إِهْدَاء

إلى أمي حفظها الله حبا في عطاءها وطمعا في رضاها، أدامها الله منارا

فوق رأسي.

إلى أبي العزيز أطال الله في عمره، وجعله لي سندا في الحياة.

إلى إخوتي سند الحياة ومبعث ابتسامتي وحمائتي في هذه الحياة،

حفظهم الله.

إلى عائلتي الكبيرة. إلى أساتذتي الكرام وأصدقائي وزملائي الأفاضل.

أهدي هذا البحث

الفهرس

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الشكر والتقدير
	الإهداء
II	فهرس المحتويات
X	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
أ - هـ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري للتحرير التجاري	
07	تمهيد:
08	المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية
08	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية
10	المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية
11	المطلب الثالث: أهداف قيام التجارة الخارجية
13	المبحث الثاني: سياسة التجارة الخارجية
13	المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها
15	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سياسة التجارة الخارجية
16	المطلب الثالث: أدوات السياسة لخارجية
21	المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة
21	المطلب الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية
23	المطلب الثاني: المكاسب والآثار الإيجابية والسلبية لتحرير التجارة الخارجية
28	المطلب الثالث: التجارة الدولية في ظل التطورات الدولية الراهنة
30	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات	
32	تمهيد

الفهرس

فهرس المحتويات

32	المبحث الأول: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي
33	المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي
34	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي
35	المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه
40	المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي
40	المطلب الأول: نظريات النمو قبل سولو SOLOW
45	المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي
46	المطلب الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي
49	المبحث الثالث: التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي
49	المطلب الأول: إستراتيجيات التجارة الخارجية من أجل النمو الاقتصادي
51	المطلب الثاني: العلاقة بين الصادرات والواردات
52	المطلب الثالث: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي
55	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2021	
57	تمهيد
58	المبحث الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر
58	المطلب الأول: النمو في مرحلة التخطيط
64	المطلب الثاني: النمو خلال مرحلة الإصلاحات
66	المطلب الثالث: تمويل النمو الاقتصادي خارج الميزانية
70	المبحث الثاني: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر
70	المطلب الأول: الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر
72	المطلب الثاني: دور النفط في الاقتصاد الجزائري
74	المطلب الثالث: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي خارج المحروقات

الفهرس

فهرس المحتويات

79	المبحث الثالث: دراسة تحليلية للعلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي
79	المطلب الأول: دراسة إستقرارية السلسلتين الزمنيتين
80	المطلب الثاني: اختبار التكامل المترامن لـ "Johansen"
81	المطلب الثالث: تقدير النموذج
83	المطلب الرابع: اختبارات التشخيص
84	المطلب الخامس: ديناميكية النموذج VAR(1)
89	خلاصة الفصل
91 - 93	الخاتمة
95 - 102	قائمة المصادر والمراجع
	الملخص

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
60	المخصصات المالية لكل قطاع في الاقتصاد الجزائري للفترة (1967-1989).	01-03
61	تطور الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر خلال الفترة (1967-1989).	02-03
70	تطور الاستثمارات في قطاع المحروقات بالمليون دينار في الجزائر للفترة 1967-1978	03-03
71	تطور عائدات البترول في الجزائر خلال 1962-1971.	04-03
72	الأهمية النسبية للقطاع النفطي في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر	05-03
73	تطور حجم الصادرات من المحروقات من 1978 إلى 2008 في الجزائر	06-03
80	نتائج اختبار استقرار السلسلتين الزمنيةتين	07-03
81	اختيار درجة تأخير (VAR) حسب المعيارين (Akaike et Schwartz)	08-03
83	نتائج اختبار مضاعف لاقرانج لاارتباط الذاتي لأخطاء النموذج VAR(1)	09-03
84	نتائج اختبار إستقرارية النموذج VAR(1)	10-03
85	نتائج اختبار سببية "Granger"	11-03
87	نتائج تفكيك تباين خطأ التنبؤ بمتغيرة رصيد الميزان التجاري	12-03

الفهرس

قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
71	تطور الإنتاج والاستثمارات للمحروقات في الجزائر خلال (2009-2011)	01-03
86	استجابة النمو الاقتصادي لصدمة معدلات الانفتاح التجاري	02-03



مقدمة عامة

مقدمة عامة

شهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة وخصوصا في مجال التجارة الدولية، فالتجارة ضلت العنصر الأساسي للبناء الاقتصادي لأي مجتمع ينمو ويتطور معا لأحداث المتعاقبة، الأمر الذي جعل النمو الاقتصادي محور اهتمام كل دول العالم اليوم باعتباره المعيار الأول في تصنيفها وأهم مؤشرات قياس أدائها الاقتصادي، ونظرا لأهمية النمو الاقتصادي وضرورة معرفة وتحديد العوامل المؤثرة فيه اهتم العديد من الاقتصاديين بوضع وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي، بغرض الوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات القدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

في هذا السياق، تعد السياسات الاقتصادية المنتهجة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، والتي تظهر دور الدولة وفعاليتها في تحقيقه، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال قدرتها على توجيهها لاقتصاد ككل، ومن السياسات الاقتصادية المعتمد عليها في هذا الشأن سياسة الانفتاح التجاري، كون التجارة الخارجية تعتبر من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي بذلك تلعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في البلدان النامية والتي تتميز بدخل وطني يعتمد على الموارد الطبيعية خاصة البترول والغاز الطبيعي كما هو حال الجزائر، فعملية الانفتاح تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تعمل على تدفق رأس مال وجلب مختلف السلع اللازمة للمشاريع الاستثمارية، وتحمل الصادرات في ذلك الأهمية الكبيرة، فهي تعتبر المورد الرئيسي وشبه الوحيد للعملات الصعبة وتلعب دورا مهما، بوصفها المحرك الأساسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر وعلى غرار مختلف الدول النامية الجزائر هي الأخرى قامت منذ استقلالها على اتخاذ إجراءات وتدابير لتنظيم قطاع هيا التجارة الخارجية بما يخدم الأهداف الاقتصادية التي حددتها الدولة في كل فترة.

مقدمة عامة

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى للاندماج الاقتصادي في ظل المنافسة الكبيرة والمنتظمة، لتكون قادرة على التأقلم مع البيئة الدولية المتغيرة بسرعة، فالانفتاح لم يعد يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر بكل معطى واقعي يتوجب بني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابياته وتفادي سلبياته.

إشكالية البحث:

ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

ويتفرع عن الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين متغيرات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث والأسئلة الفرعية المطروحة يمكن الاستعانة بالفرضيات التالية:

- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل وطردية بين معدل النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر.
- قد يكون التوسع في حجم الصادرات الكلية له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.
- تواجه الجزائر مشاكل تنموية كبيرة حالت دون مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال تبيان الدور الهام والفعال الذي يؤديه الانفتاح التجاري في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الجزائر

مقدمة عامة

بعد تراجع الإيرادات النفطية في الأسواق العالمية.

أهداف البحث:

- التعرف على المفاهيم المتعلقة بالانفتاح التجاري ودوره في تفعيل التبادل الدولي وتحسين النمو.
- التعرف على واقع النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الكمية.
- تحليل وتقدير اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي و بالأخص الصادرات و الواردات وذلك لدعم النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار البحث:

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- ارتباط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.
- أهمية الانفتاح التجاري ودوره في التأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- إبراز أهمية ودور النماذج الكمية القياسية في تحليل وتفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، ومنها العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- المساهمة في إثراء البحث العلمي في هذا المجال، من خلال تحليل ومناقشة بعض جوانب هذا الموضوع.

منهج البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لدراسة الإطار النظري للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي التحليلي الموظف للأدوات القياسية الكمية للإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة في تبيان أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 - 2021.

مقدمة عامة

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: تهتان موارد 2011، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى انفتاح الاقتصادات العربية للخارج، وأثر ذلك على نموها الاقتصادي، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام نماذج بانيل التي تمزج بيانات السلاسل الزمنية وبيانات المقاطع العرضية خلال الفترة 1980-2006، وكان من أبرز نتائجها: ضعف علاقات الارتباط بين مؤشرات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من جهة، وعدم معنوية مؤشر الانفتاح التجاري ممثلاً بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع الانحدارات المدروسة من جهة أخرى.

الدراسة الثانية: سداوي نورة 2018-2019، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة: 1980-2014 دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العالقة بين التجارة الدولية، السياسات التجارية المتبعة من قبل الدول والنمو الداخلي المحقق، المنهج الاستنباطي، حسب طبيعة الموضوع بالنسبة للجانب النظري، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي بالنسبة للدراسة التطبيقية التي تتناول تحليل الجداول الإحصائية وقراءة البيانات وكان من أبرز نتائجها أن مهما تعددت البحوث والدراسات الاقتصادية إن الإشكال يبقى قائم، حول الأثر المتبادل وما هي الإستراتيجية الملائمة، نلاحظ أن السبب يرجع حسب المحددات المستخدمة المميزة لكل بلد، وإستراتيجية الانفتاح المنتهجة، إضافة إلى نوعية القطاعات الفعالة في الإنتاج الداخلي الخام.

الدراسة الثالثة: بلحاج نور الهدى 2013/2014، أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية - دراسة حالة الجزائر 2000-2009، مذكرة ماجستير، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز المؤشرات الاقتصادية الكلية على المستوى الخارجي بداية بالميزان التجاري والذي يعتبر مرآة عاكسة للتجارة الخارجية لأي بلد، بحيث استخدمت المنهج التحليلي والقياسي باستعمال برنامج Excel، وكان

مقدمة عامة

من أبرز نتائجها أنه لا نستطيع ملامسة اثر انفتاح التجارة الخارجية للجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط وتمكن الجزائر من تحقيق وفرات مالية وتوازنات كلية وهذا لاعتمادها الكلي على قطاع المحروقات ، وهذا ما أثبتته الدراسة القياسية باستعمال نموذج الانحدار الخطي البسيط.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة ارتأينا إلى تقسيم الدراسة إلى قسمين، الجانب النظري يحتوي على فصلين بحيث الفصل الأول تناول الإطار النظري للتحليل التجاري وقسمناه إلى ثلاثة مباحث وقد خصصنا المبحث الأول إلى ماهية التجارة الخارجية ثم المبحث الثاني: سياسة التجارة الخارجية أما المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة.

وجاء في الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات وتطرقنا فيه إلى ثلاثة مباحث فكان في المبحث الأول: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي والمبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي أما المبحث الثالث: التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2021 وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث فجاء في المبحث الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر وفي المبحث الثاني: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر أما المبحث الثالث: دراسة تحليلية للعلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي.

المفصل الأول:

الإطار النظري

للتحريك التجاري

تمهيد:

يشهد العالم اليوم في إطارات تكوين نظام عالمي تجاري جديد العديد من التقلبات التي ترجع أساسا إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم نظرا لتوسع التعاملات التجارية بينها وتضاعفها مما أدى إلى نشوء كتلتا اقتصادية دولية تسعى إلى رفع الحواجز الجمركية والقيود أمام التبادل الدولي استنادا إلى مبدأ التخصص الدولي وتقسيم العمل، فتم وضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن لهذه المبادلات التجارية وبمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج القومي الإجمالي للدول واقتصادياتها خاصة. ف جاء هذا القطاع محتلا للدور الحيوي والمؤثر في النشاط الاقتصادي كونه يعتبر أهم صور العلاقات الاقتصادية التي بمقتضاها يتم تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات إضافة إلى عناصر الإنتاج المختلف بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها في حين نتعرض من خلال المبحث الثاني إلى سياسات التجارة الخارجية وأيضا تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة كمبحث ثالث.

المبحث الأول : مفاهيم نظرية حول التجارة الخارجية

بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية في احتلال مكان متحيز في الأدب الاقتصادي منذ بداية القرن السابع عشر، فقد اهتم هؤلاء الكتاب بالتجارة الخارجية للدولة وبسياستها اهتماما كبيرا ومن ذلك درج الكتاب الاقتصاديون التقليديون في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وأوسطه، مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجية، أما في العصر الحديث فأصبحت تخصص مؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع الاقتصاد الدولي أو العلاقات، والشيء المنفق عليه هو أن التجارة هي أساس العلاقات الاقتصادية والدولية لما توفره من مزايا¹.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية

الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع والخدمات وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة يصبح عندها، هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية²، إذن فالمقصود بالتجارة الاستيراد من الخارج مفضلا الخارجية هو: "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول. بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"³. وقد جرت العادة عند كثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استنادا إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية⁴:

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسة في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم؛

¹ موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 13.

² محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1993، ص 12.

³ حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص 13.

⁴ حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 14.

- اختلاف العملة المحلية عن اختلاف العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط؛

- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد؛

- وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية؛

- اختلاف طرق النقل حيث أن 90% من التجارة الخارجية يتم بواسطة النقل البحري وجزء بسيط منها يتم بواسطة النقل البري على عكس التجارة الداخلية؛

- اختلاف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين، الأسعار، والمنافسة، الأنظمة المسيرة للأسواق؛

- صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة لتجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية؛

- اختلاف طرق وأساليب التمويل.

بعد أن تعرفنا على أهم الفوارق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:

* المعنى الضيق: ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة (السلع).

- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

* المعنى الواسع: ويشمل: - الصادرات والواردات المنظورة. - الصادرات والواردات غير المنظورة. -

الحركة الدولية لرؤوس الأموال. - الهجرة الدولية للأفراد.

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية "مصطلح التجارة الخارجية". وعلى المعنى الواسع مصطلح "التجارة الدولية"¹. من خلال ما سبق يمكن أن نبين مفهوم التجارة الخارجية على أنها "عملية تبادل السلع ماديا عبر الحدود السياسية للدولة، إما داخلة إليها وتسمى "الواردات أو خارجة منها وتسمى "الصادرات"، كما أخذ أيضا شكل خدمات تؤدي من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، وتسمى الخدمات التي تؤدي للغير بالصادرات غير المنظورة"، وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بالواردات غير المنظورة².

المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية

تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح السياسية للدولة والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

1. المجال الاقتصادي: تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي³:

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي؛
- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه؛

- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية؛

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1993، ص 36.

² مجدي محمود شهاب وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 19.

³ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000، ص 373.

-تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخل فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة في المعاملات الأجنبية؛

-نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات النامية وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

2.المجال الاجتماعي: تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي¹ :

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع الاختبار فيما يخص الاستهلاك؛
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغييرات في البنية الاقتصادية؛
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات؛
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا؛
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على الحياة اليومية.

3. المجال السياسي: تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي²:

-تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا؛

- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها؛
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم قرية كونية واحدة وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية

هناك عدة أسباب لقيام التجارة الخارجية، من بينها¹:

¹ رشاد العطار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 ص 13.

² رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000، ص 58.

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محلياً؛
- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى؛
- الفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه؛
- السعي إلى زيادة الدخل الوطني، اعتماداً على الدخل المحقق من التجارة الخارجية؛
- اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية؛
- الأسباب الإستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة عالمياً؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضاً اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.

¹ حسام، علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص ص 16-17.

المبحث الثاني: سياسة التجارة الخارجية

يتحدد موقف الدولة من التبادل التجاري الخارجي بالنسبة لها عن طريق سياستها للتجارة الخارجية، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف وطنية مختلفة ومتعددة. وانطلاقاً من هذا تقوم الدولة برسم معالم سياستها للتجارة الخارجية تماشياً مع مصالحها الوطنية، الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها

الفرع الأول: مفهوم سياسية التجارة الخارجية

يمكن تعريف سياسة التجارة الخارجية بأنها: "برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقاً لآلية السوق الحرة."¹

من ذلك يمكن القول أنها أي إجراء تتخذه الدولة بقصد التأثير على²:

- تدفقات حركات كل من السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية أو المحلية دخولا أو خروجاً من البلد؛
- سعر الصرف وعلى الأرصدة الأجنبية ثباتاً أو ارتفاعاً أو انخفاضاً؛
- حجم ميزان المدفوعات أو عناصره وعلى الحسابات الفرعية له مع دول العالم، وكذا على سوق الصرف، فكل ذلك يعتبر ضمن السياسة التجارية.

¹ عبد الباسط وفاء، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 12

² أحمد جامع، صفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 119.

الفرع الثاني: أهداف التجارة الخارجية

تسعى الدولة بصفة عامة من خلال سياسة التجارة الخارجية التي تطبقها إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات:

ويحدث هذا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، تلجأ الدولة لتحقيق هذا التوازن عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه. وقد يكون ذلك من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها¹.

ب- تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي:

ويترتب على كل من التنمية والنمو الاقتصادي زيادة في كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة.

ج- التشغيل الكامل:

والمقصود به أن يكون معدل البطالة هو أدنى معدل ممكن مع أكبر استقرار متاح للمستوى العام للأسعار، مما يعني أدنى معدل ممكن للتضخم، وتسعى سياسة التجارة الخارجية مع غيرها من السياسات الاقتصادية إلى تحقيق هدف التشغيل الكامل، عن طريق زيادة الصادرات مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة. كما أن بعض الدول تسعى إلى فرض قيود جمركية وغير جمركية على واردات السلع المنافسة لمنتجات بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بغية الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل فيها.

د- استقرار الأسعار:

يمكن أيضا لسياسة التجارة الخارجية المساعدة في تحقيق استقرار الأسعار من خلال توفير السلع للاستهلاك المحلي، وذلك بفرض القيود التجارية على تصدير بعض السلع لزيادة العرض منها في السوق

¹Josette PEYRARD, *Gestion financière Internationale*, 4^{ème} édition, ed- vuibert, Paris 1999, p 47-48.

المحلي حتى لا ترتفع أسعارها في الداخل نتيجة انخفاض المعروض منها بسبب التصدير، هذا من جهة، ومن جهة ثانية تسعى سياسة التجارة الخارجية إلى توفير السلع للاستهلاك المحلي من خلال الاستيراد من الخارج، وذلك عن طريق إزالة الحواجز وتقليل القيود المفروضة على التجارة الخارجية مما يؤدي إلى تدفق السلع الأجنبية في السوق المحلي، وهذه الزيادة في العرض تؤدي إلى استقرار الأسعار محليا.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سياسة التجارة الخارجية

تتأثر سياسات التجارة الخارجية في وضعها بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي¹:

أ- **مستوى التنمية الاقتصادية:** لا شك أن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة الخارجية تتسم بمرونة عالية، نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية.

ب- **الأوضاع الاقتصادية السائدة:** تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالم كما يلي:

- فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع الصناعات المحلية مثلا يؤدي إلى اشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام، مما يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية. كما أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما على مختلف المنتجات في تحديدها من حيث الكم خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق. أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور

¹ عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 14.

هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلاً قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

- أما على المستوى الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلاً من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، وضغط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى.

ج- مدى تأثير السياسة المتبعة على النمو الاقتصادي: فإتباع سياسة من شأنها ترشيد استهلاك العديد من السلع المستوردة، سوف يؤثر على الميل الحدي للاستيراد، فيؤثر على فاعلية السياسة النقدية والمالية المطبقة تبعاً لأثر المضاعف.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الخارجية

تتعدد أدوات السياسة التجارية تبعاً للنظام الاقتصادي السائد فيمكن التمييز بين الأدوات السعرية والأدوات الكمية والأدوات التنظيمية.

الفرع الأول: الأدوات السعرية

- الرسوم الجمركية: تعبير الرسوم الجمركية تاريخياً من أشهر وأهم أدوات السياسات التجارية، والتي تستخدم عادة لتحقيق أهدافها، وتمثل الضريبة الجمركية بمثابة رسم في صورة مبلغ معين يفرض على السلعة وقت عبورها حدود الدولة، وتفرض هذه الضرائب لتحقيق أغراض متعددة.

وهي الوسيلة التقليدية المفضلة لتطبيق سياسة الحماية التجارية والتقليل من الواردات، أما الرسوم على الصادرات فهي نادرة نسبياً. ففي بعض الدول يتم فرض الضرائب أو الرسوم الجمركية بغرض تحقيق

إيرادات جمركية، كما قد تلجأ بعض الدول إلى فرض الرسوم الجمركية لحماية صناعاتها الناشئة وبغرض حماية العملة الوطنية¹.

- الإعانات (إعانات التصدير):

يعرف نظام الإعانات على أنه كافة المزايا والتسهيلات والمنح التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية. كما يقصد بالإعانات كأحد أدوات السياسة التجارية مختلف المزايا والتيسيرات والمنح التي تقدمها الدولة للصادرات بهدف المساعدة على زيادة حجمها أو النهوض بمستواها من حيث الجودة ومن ثم تمكينها من المنافسة في السوق الخارجية. وقد تكون هذه المزايا أو الإعانات التي تمنح لتشجيع الصادرات في شكل مباشر أو غير مباشر².

- الرقابة على الصرف:

يقصد بنظام الرقابة على الصرف أن تضع الدولة قيوداً على الكمية المحدودة من النقد الأجنبي بين عارضيه (من يملكون العملات)، وطالبيه من يرغبون في الحصول عليه)، بحيث تلزم كلا الطائفتين بعرض وطلب العملات من خلال منافذ معينة، وذلك رغبة في تقليل الطلب على النقد الأجنبي بحيث يكون محصوراً في حدود الكمية المعروضة من هذا النقد، يتطلب الأمر وفقاً لهذا المعنى إيجاد هيئة أو سلطة مركزية داخل الدولة تقوم بالصرف الأجنبي، بحيث يعهد إلى هذه الجهة وحدها توزيع كافة الصرف الأجنبي وفقاً لقواعد ونظم خاصة، وعليه فإن أهم ما يميز نظام الرقابة على الصرف هو وجود احتكار رسمي للصرف الأجنبي، وتتوقف درجة الرقابة على درجة هذا الاحتكار³.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 263-265.

² ألفت ملوك، سياسة التجارة الخارجية تابع محاضرات التجارة الزراعية الدولية، د ب ن، د س، ص 6.

³ آيات الله، مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص ص 57-58.

- الإغراق:

يعتبر الإغراق أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل، وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافاً إليها نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية¹.

ومن هنا يفترض الأخذ بنظام الإغراق شروطاً معينة، وهي²:

- يفترض نظام الإغراق إنتاجاً تسيطر عليه الاحتكارات الصناعية الضخمة، أي يفترض وضعاً احتكاريًا بين المنتجين للسلعة. فبغير هذا الاحتكار لا يمكن بيع السلعة في الخارج بثمن قد يقل عن نفقة إنتاجها.
- كما يفترض الإغراق إمكانية البيع في السوق الداخلي بثمن يحقق أقصى ربح، مما يتطلب إلى جانب الوضع الاحتكاري، فرض الرسوم الجمركية الشديدة على الاستيراد، على نحو يمنع الاستيراد ويرفع أثمان السلع المحلية

الفرع الثاني: القيود الكمية

بالإضافة إلى الأدوات أو الوسائل السعرية توجد أدوات وأساليب كمية، كأداة في السياسة التجارية لتحقيق أهداف اقتصادية، من خلال تطبيق كل أسلوب من هذه الأساليب، ومن أهم الوسائل المستخدمة في هذا النطاق، نجد:

- **الحظر أو المنع:** المقصود بالحظر أو المنع أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج، ومن هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على كليهما، وعندئذ قد يكون

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2004، ص ص 291-292.

² مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 151.

الحظر على جميع السلع وعلى جميع البلدان، وقد يكون جزئياً على بعض السلع أو على بعض البلدان، وهو يعتبر خطراً على التجارة الخارجية¹.

- **نظام الحصص:** يقصد بنظام الحصص أن تضع الدولة حداً أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال مدة محددة، وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات كقيد على حرية التجارة الخارجية، وذلك إلى جانب الضرائب الجمركية، وقد كانت فرنسا أول من قامت باستخدام هذا الإجراء لحماية منتجاتها من خطر السعر الجذ منخفض للقمح الأسترالي، ثم تبعتها في ذلك الدول الأخرى، إلا أن نظام الحصص بدأت أهميته تتناقص في الوقت الحاضر، ويعتبر نظام الحصص أكثر كفاءة من نظام الرسوم الجمركية وخاصة في حالات السلع ذات المرونة القليلة².

- **تراخيص الاستيراد:** تتمثل تراخيص الاستيراد في عدم السماح بالاستيراد إلا بعد موافقة الدولة، وتُعطى هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، ويتميز هذا النظام بأنه لا يعلن عما تفرضه الدول من قيود استيراده بطريقة مباشرة، حيث أنه يحدد الكميات المسموح باستيرادها دون أن يفرض قيوداً على كل مستورد في عدم تجاوز استيراده من بلد ما حجماً معيناً وتلجأ الدول إلى هذا النظام في الحالات التي يتأزم فيها ميزان المدفوعات ويصبح في حالة عجز مستمر نتيجة الندرة في العملات الأجنبية³.

الفرع الثالث: القيود التنظيمية

تعتبر الأدوات التنظيمية الإطار التنظيمي لتطبيق إجراءات السياسة التجارية المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية، ولعل ما يمكن التطرق إليه في هذا المجال نذكر:

¹ مجدي، محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص ص 127-128.

² موسى، سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص ص 70-71.

³ وفاق، عبد الباسط، مرجع سابق، ص 337.

- **المعاهدات والاتفاقيات التجارية:** المعاهدة التجارية هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم المسائل التجارية فيما بينها تنظيمًا عاماً، ويشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري، وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة، وأحياناً تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل¹.

- **اتفاقيات الدفع:** ينتشر أسلوب اتفاقيات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية . وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقاً للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان².

- **التكتلات الاقتصادية:** يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم الوسائل المستخدمة في دفع عملة التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاقتصادي في دول العالم المختلف، حيث زاد الاهتمام بإنشاء التكامل الاقتصادي بين مجموعات الدول المختلفة بعد الحرب العالمية الثانية كضرورة حتمية، وذلك راجع إلى الظروف والتطورات التي حدثت في الاقتصاد والعالم بعد ذلك الحين. وعليه فإن الدول المتقدمة والنامية قد لجأت إلى التكامل الاقتصادي باعتباره أفضل أسلوب لدفع عمليات التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي بها³.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ، ص ص 297-298.

² زينب حسين عوض الله، نفس المصدر، ص 298.

³ محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية- النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 147.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية

يعد تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود التي تحد من انسياب وحركة السلع والخدمات بين دول العالم مبدأ أساسياً من المبادئ التي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية، ولعبت هذه الأخيرة دوراً في إفراج الاقتصاد الدولي من حالة الركود من خلال تحرير التجارة التي اختلفت نظريات التجارة الخارجية حول أسسها وطبيعة الضوابط التي ينبغي أن تحكمها، وانقسمت النظريات إلى عدة مدارس، حيث جاءت بعض منها لتطوير الأفكار السابقة وإضافة بعض التحسينات لها، وسنتناول في هذا المبحث أهم التطورات الدولية في مجال التجارة الخارجية وأهم النظريات التي تناولت موضوع تحرير التجارة، وصولاً إلى مكاسب وأثار التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى النظرية الكلاسيكية التي تتضمن نظرية المزايا المطلقة ونظرية المزايا النسبية، ثم بعدها النظرية النيوكلاسيكية التي نبرز فيها إسهامات كل من هكشر وأولين في التجارة الخارجية، وأخيراً نتكلم عن النظرية الحديثة للتجارة الخارجية التي تحوي إسهامات عديدة لمفكرين اقتصاديين على غرار لندر وفرنون وجونسون.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

استحوذ رجال الأعمال عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر على حريتهم الاقتصادية غير المحدودة في اختيار الحقل الذي يمارسون بداخله نشاطهم الاقتصادي في حرية تامة، ولذلك وجد لأول مرة في التاريخ الإنساني النشاط الاقتصادي الفردي الحر بفلسفته وأصالته الفردية التي أثرت بالفعل في الطبقة المثقفة والسياسيون وزعماء الصناعة فدمجتهم جميعاً بطابعها الحرفي كافة الميادين.

وبعد ذلك الوقت انتهت الرقابة الاقتصادية المختلفة التي فرضها التجار على الصناعة والتجارة الخارجية وأصبحت في خبر كان، وبعد ذلك أصبحت الصناعة حرة من القيود الحكومية المنظمة، كما

أصبحت التعريف الجمركية في أقل مستوى ممكن أو تكاد تكون حرة من كل جمركي¹ ، وتشمل إسهامات كل من الميزة المطلقة لآدم سميث و الميزة النسبية لدفيد ريكاردو والقيم الدولية لجون استوارت ميل، والتي يمكن شرحها على النحو التالي: نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث. تحدث آدم سميث في كتابه ثروة الأمم عن فوائد حرية التجارة، فأوضح حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل، لأنها توسع حجم السوق، ولقد جاء حديث آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه النظام الميركانتيلي، ذلك النظام الذي أرسى قواعده أصحاب مذهب التجار، كما سبقت الإشارة فقد قام هذا النظام على أساس تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم الصادرات وتقليل الواردات، وبالتالي زيادة حيالة الدولة من المعدن النفيس، ومن الجدير بالذكر هنا أن قراءة آدم سميث تبين أنه كان يستخدم حرية التجارة بمعنيين متميزين، المعنى الأول هو حرية التجارة بين الدول، والمعنى الثاني هو حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها، وأساس دفاعه عن حرية التجارة بين الدول هو أنه إذا كان في مقدار بلد أجنبي أن يمدنا أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشترينا منه ببعض إنتاج صناعتنا، أي أن سميث يرى أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما².

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

خلصت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية باختلاف تلك النفقات الذي يدعو إلى قيام التبادل بين الدول، إضافة إلى اتخاذ العمل كعنصر أساس وحيد للقيمة إل أنها أهملت الأسباب التي تدعو إلى اختلاف هذه النفقات بين الدول أي أنها بهذه الصورة تحدد متى التجارة الدولية، ولنفسر لماذا تقوم؟ فهي تصف حالة مشاهدة ول تفسرها، الشيء الذي عمد إلى توضيحه

¹ صالح الدين نامق، تطور التجارة الدولية من عهد التجار إلى السوق الأوروبية المشتركة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1974، ص 94.

² جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، ط3، دار النهضة العربية، دون ذكر مكان النشر، 1986، ص ص 17-18.

الاقتصادي السويدي أولين، وان قد اعتمد على أفكار هكشر وهذا ما أدى إلى تسمية النظرية بنظرية هكشر - أولين.

يعود ظهور نظرية عناصر النتاج في التجارة الخارجية إلى الاقتصاديين السويديين " ايلي وهكشر " في كتاب بعنوان " آثار التجارة الخارجية على التوزيع " الذي صدر سنة 1919، والى تلميذه " برتل أولين " والذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه من خلال كتابه بعنوان " التجارة الإقليمية والتجارة الدولية " الذي أصدره سنة 1933. وقد بنى أولين وهكشر نظريتهما للتجارة الدولية على الفرضيات التالية¹:

- هناك منطقتان يتم التبادل التجاري فيما بينهما؛
- ليس هناك قيود على انتقال السلع بين المناطق؛
- ليس هناك تكاليف نقل؛
- التبادل الجيد للسلع هو الذي يعول عليه؛
- ليس هناك فروق في نوعية عناصر النتاج بين المنطقتين؛
- يفترض أن هناك منطقة يتوافر لها التفوق في غزارة رأس المال والأخرى تتفوق في غزارة العمل.

المطلب الثاني: المكاسب والآثار الايجابية والسلبية لتحرير التجارة الخارجية

إن عملية تحرير التجارة ظاهرة حديثة يترتب عنها العديد من الايجابيات والسلبيات على مستوى اقتصاد كل دولة تقوم بتطبيقها، كذلك أنها تحقق مكاسب ساكنة وديناميكية، وهذا ما سوف نوضحه في ما يلي:

الفرع الأول: المكاسب من تحرير التجارة

يمكن للدولة أن تحقق العديد من المكاسب عندما تحرر تجارتها الدولية ومن أهم هذه المكاسب ما يلي:

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية، المعمورة، مصر، 1999، ص144.

(1) المكاسب الساكنة: ويكن ذكرها على النحو التالي:

- تتجه التجارة الدولية إلى الوصول إلى مستويات من الاستهلاك لم يكن بالإمكان الوصول إليها في غياب التبادل الدولي، رغم عدم تغيير مستوى الإنتاج لدى الدول محل التجارة الدولية.

ومن هنا يقصد بالمكاسب الساكنة من التجارة الدولية تلك الزيادة في مستوى الاستهلاك دون تغيير مستوى الإنتاج أو إمكانياته، وتحدث تلك الزيادة في الاستهلاك من إعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي، ومن ثم تغيير نمط الإنتاج، وهناك نوعان من المكاسب¹:

- مكاسب في الاستهلاك: هي الزيادة في مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من سلع للدول الداخلة فيها، حيث تتحول من دولة ذات اقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العام الخارجي، ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية.

- مكاسب في الإنتاج: يحدث هذا نتيجة إعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي وتخصص كل دولة في السلعة التي لديها ميزة نسبية، حيث يتم تحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تكون فيها إنتاجية عناصر الإنتاج أعلى نسبياً، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج على المستوى الدولي.

(2) المكاسب الديناميكية: يقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني، لأن تحرير التجارة يعمل على زيادة حجم الموارد المتاحة للدولة، وقد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة، أي تشير المكاسب الديناميكية إلى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي.

وهي تشمل مكاسب في التخصص في إنتاج سلعة التي تبرز الدولة في إنتاجها ميزة نسبية، حيث تقوم بتشغيل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر من الكفاءة.

من هذا التخصص والتبادل التجاري تحقق الدولة العديد من المزايا والتي يمكن ذكرها على النحو

التالي:

¹ محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص ص 173 - 174.

- تبادل المواد الخام أو السلع الاستهلاكية بسلع رأسمالية، يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم زيادة الإنتاج من مختلف السلع والخدمات بمجرد استخدام تلك السلع الرأسمالية في مجالات الإنتاج المختلفة.
- تؤدي حرية التجارة الدولية إلى انتشار أوسع للتكنولوجيا والمعارف، وذلك لأن أية اختراعات أو اكتشافات تحدث في دولة ما وتحسن من الإنتاجية وترفع من الكفاءة لعناصر الإنتاج يمكن تطبيقها في الدول الأخرى بمجرد حدوث التبادل الدولي من خلال حقوق الملكية الفردية والرخص، أو من خلال انتقال رؤوس الأموال والشركات عابرة القارات والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تسمح حرية التجارة الدولية بالحصول على مكاسب ديناميكية عن طريق زيادة توسيع الأوعية الادخارية اللازمة لتمويل الاستثمارات، وهذا عن طريق ارتفاع متوسط دخل الفرد الناتج عن النمو الاقتصادي الذي يحقق بمعدل أسرع في ظل حرية التجارة الدولية، ومن هنا فإن حرية التجارة تزيد من المدخرات المتاحة لتمويل قدر أكبر من الاستثمارات وهذا ما يدفع إلى تحقيق النمو.
- تعمل التجارة الدولية على خلق مزيد من المنافسة وتقضي على الاحتكارات المحلية لبعض المشاريع، ويؤدي ذلك إلى مكاسب ديناميكية من خلال ما تؤدي إليه شدة المنافسة من تشجيع على الكفاءة في الإنتاج وتحسينه، أو من خلال تحويل قدر أكبر من الموارد من الأنشطة الريفية إلى الأنشطة الإنتاجية.
- تتيح حرية التجارة الدولية للمشروعات مزيداً من التوسع وكبر الحجم، مما يؤدي إلى مكاسب لتلك المشروعات ناتجة عن وفرة الحجم الكبير نتيجة اتساع الأسواق وتعدد فرص التسويق مع التخصص وتقسيم العمل الدولي، وكلما اتسع السوق زاد إنتاج المشروعات وقل مستوى التكاليف، وهو ما ينعكس على مستوى الأسعار في السوق، كما أن اتساع الأسواق وكبر حجم المشروعات قد يدفعها إلى مزيد من الإنفاق على البحث والتطوير، ولا شك أن هذه الاستثمارات ترتفع المستوى التكنولوجي في البلد.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة عن سياسة الحرية التجارية

وتتمثل هذه الآثار في ما يلي:

أولاً: الآثار الإيجابية: وهي كثيرة ومتعددة أهمها¹:

(1) أثر سياسة الحرية التجارية على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية:

تمكن سياسة الحرية التجارية لكل دولة من الحصول على نفس كمية السلع والخدمات التي تعودت الحصول عليها قبل قيام التجارة، ولكن بتكلفة أقل، أو بمعنى آخر تمكن سياسة الحرية التجارية كل دولة من أن تحصل على كميات أكبر من السلع والخدمات، وذلك باستخدام نفس القدر المتاح من الموارد، ومعنى ذلك أن سياسة الحرية تؤدي إلى تحول الموارد الاقتصادية من الأنشطة المنتجة للسلع البديلة للواردات أو الأنشطة المنتجة لسلع غير تجارية إلى الأنشطة المنتجة لسلع الصادرات التي تتميز فيها الدولة نسبيًا، وهذا ما يؤدي إلى مساعدتها على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.

(2) أثر سياسة الحرية التجارية على توزيع الدخل:

تؤدي سياسة الحرية التجارية إلى إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب عنصر الإنتاج الوفير، ومن ناحية ثانية تعمل سياسة الحرية على تقليل الفجوة القائمة بين الأجور في الدول النامية.

(3) أثر سياسة الحرية على كفاءة التشغيل:

تفتح سياسة الحرية باب المنافسة بين المشروعات المحلية والأجنبية الأمر الذي يقضي على المشروعات الاحتكارية، وبذلك تنخفض الأسعار وتزداد كفاءة التشغيل، وبالتالي زيادة حجم الإنتاج ورفاهية المستهلك.

¹ السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، دون ذكر مكان النشر، 2009، ص 119.

4) أثر سياسة الحرية على مستوى التشغيل:

إن حرية التجارة تساعد على الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية، وهذا ما يقضي على الطاقات العاطلة وفتح أسواق أخرى والوصول إلى وفرات الحجم، وبالتالي زيادة توسع المشروعات التي تتطلب استخدام اليد العاملة وارتفاع مستويات التوظيف والتشغيل.

ثانياً: الآثار السلبية:

في ظل الاقتصاد العالمي الذي تزداد درجة استقلاليته، ورغم فوائد تحرير التجارة الدولية، إلا أنه ومع الأزمات التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول بدأ الاهتمام يتزايد بالآثار السلبية لهذا الاتجاه، وخاصة على الدول النامية، وتزايد الاقتناع بأن تحرير التجارة الدولية هو في الأساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات¹.

إن تحرير التجارة الخارجية يقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على واجهت المنافسة القوية في الأسواق العالمية، وبذلك تزيد معدلات البطالة. يؤدي لانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب، مما يزيد من تكاليف الإنتاج.

يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى خلق صعوبات شديدة للدول النامية في منافسة الدول المتقدمة يؤثر سلباً على اقتصادها².

بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الأولية بسبب التزام الدول النامية بتطبيق سياسة الحرية التجارية في الوقت الحاضر يجعلها تتخصص في الإنتاج الأولي كالمنتجات الزراعية والمعادن والبتترول دون التقدم في مجالات الصناعة والخدمات¹.

¹ صدر الدين صواليبي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 77 - 78.

² محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 16.

إن تحرير التجارة الخارجية يتيح فرصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع في كل دول العالم، وخاصة النامية، مما يؤثر على السياسة للدولة².

قد تؤدي سياسة الحرية التجارية إلى تضيق نطاق السوق، لأن الإنتاج الصناعي في الدول النامية مازال ل يقوى على غزو الأسواق، وأمام المنافسة من طرف الشركات لأجنبية ستزداد الأسواق المحلية ضيقا وتزداد معدلات الطاقة العاطلة بهذه الأسواق.

زيادة الفجوة بين مستويات الأجور في الدول النامية والمتقدمة وذلك نظرا للاختلاف في نوعية الصناعات المعتمدة في كل دولة صناعات كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال، وبالتالي انخفاض الأجر في الدول النامية وارتفاعها في الدول المتقدمة وعملية التوسع في الصادرات تعمل على خفض البطالة، كما في الدول المتقدمة عكس الدول النامية التي هي ضعيفة في هذا الميدان، وبالتالي انتشار البطالة وانخفاض الأجور.

المطلب الثالث: التجارة الدولية في ظل التطورات الدولية الراهنة

لقد تزايدت حركة تصدير السلع والخدمات ورؤوس الأموال على نحو هائل وزادت درجة التشابك بين مختلف الأنشطة الاقتصادية على صعيد عالمي يشكل يفوق صعيدها المحلي في هذا البلد أو ذاك حيث تضاعفت التجارة 4 مرات، وقد فتح تطور التجارة الخارجية الباب واسعا أمام كافة البلدان لمحاربة المزيد من الاندماج الاقتصادي المتبادل مما أدى إلى المزيد من تحرير التجارة العالمية وتزايد حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية³.

¹ السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، دون ذكر مكان النشر، 2009، ص 126.

² محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01، 2002، ص 22.

³ حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 26.

وإذا كانت التوقعات تشير إلى أن زيادة الاعتماد الاقتصادي سترتب عليه زيادة في الإنتاجية وتحقيق مستويات معيشية أفضل فإن العولمة مع كل ذلك إنما تمثل مصلحة النظام الاقتصادي الذي يتطلب التوسع في إزالة القيود الخارجية في وجه الصادرات من سلع وخدمات ورؤوس الأموال لأن منطقه يقوم على تعظيم الإرباح الخاصة، ومع تزايد الروابط التجارية يرى العديد من الاقتصاديين إن تحرير التجارة الخارجية تهئئ المناخ المناسب للنمو والتنمية وان العلاقة بين انفتاح النظام التجاري والنمو الاقتصادي ايجابية.

حيث يرى ص.ن.د. والبنك الدولي إن إزالة الحواجز أمام التجارة سيؤدي إلى أن يحصل الفقراء

على نصيب اكبر من الرخاء العالمي وان الانفتاح التجاري سيؤدي إلى تعجيل النمو.¹

وأهم التغييرات في الاقتصاد العالمي والاتجاه إلى تحرير التجارة الدولية هي:

- السيطرة المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية يمثل 3/1 التجارة العالمية.

- الثروة العلمية والتكنولوجيا الحديثة وتوزيع مزايا التصنيع.

- الاتجاه إلى إعادة تقسيم العمل الدولي (انخفاض الأجور. اتساع السوق).

- انهيار النظام الاشتراكي.

- فشل تجارب التنمية وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص.

- العولمة الاقتصادية التي تنادي بإزالة القيود وتزايد الترابط والتشابك وانتقال رؤوس الأموال

والاستثمارات والتكنولوجيا.

- وهكذا نجد أن هذه العوامل قد أدت إلى تراجع القيود على التجارة الخارجية وأفسحت مجالاً واسعاً

لاقتصاد السوق وتحرير التجارة ضمن منظومة تقودها المنظمة العالمية للتجارة.²

¹ حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

² محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 107.

في إطار عرضنا لسياسات التجارة بنوعيتها الحمائية وسياسات التقيد وحجج أنصار كل منهما والأهداف المتوخاة من كل سياسة، اتضح لنا أن السياسة التجارية إنما تعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد في هذه الدولة، كذلك أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق مستوى أعلى من التشغيل، تحقيق الأمن الغذائي... الخ.

كما تطرقنا إلى تطور النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية، فلاحظنا أن مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتها القديمة والحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها نسبياً، كذلك رأينا أن نفقات النقل وقانون تناقص الغلة يعملان على تحديد التبادل الخارجي، زيادة على ذلك أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج كثيراً ما يؤدي إلى تخصص الأقاليم في إنتاج سلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى. في نظرية التجارة الخارجية يفترض سريان مبادئ المنافسة الحرة، إل أنه في حقيقة الأمر نعلم استحالة ذلك في الحياة الاقتصادية، وهذا راجع لظروف الإنتاج التي تسودها مبادئ الاحتكار ومبادئ المنافسة، بل تخضع أغلب فروع الإنتاجية للمنافسة الاحتكارية، وفي ظل هذه الأنظمة تتغير ظروف التصدير والاستيراد.

الفصل الثاني:

النمو الاقتصادي وتحرير التجارة
الخارجية مفاهيم ونظريات

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي من القضايا البارزة التي حظيت باهتمام مصممي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرارات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ويبرز النمو كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية، إذ لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي. فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد هو من بين أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، إذ بارتفاعه يعطي دلالة على تحسن الوضع المعيشي للأفراد ورفاهيتهم.

ومرت التجارة الخارجية تاريخيا بعدة مراحل من خلال تطور نظرياتها، وهذا ما للقطاع من أهمية في كافة المجتمعات الاقتصادية سواء كانت متقدمة أو السائرة في طريق النمو، من خلال تشجيع التبادل التجاري، وزيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال تقليص القيود المفروضة عليها، مما يجذب الاستثمارات الجديدة، وتكوين رؤوس الأموال، والمساهمة في زيادة النمو الاقتصادي الذي بدوره شهد تطورا تاريخيا في تعريفه وتحديد أهم العوامل المؤثرة عليه.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

المبحث الأول: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المفاهيم التي فرضت نفسها في مجالات البحث التي تعنى بالتقدم والرقي، وأصبحت من أهم مواضيع البحث في القرن العشرين. ويعود زيادة الاهتمام بهذا المفهوم إلى إلحاح الدول النامية على تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة من أجل زيادة رفاهيتها واستغلالها الأمثل لثرواتها، وذلك بتطوير قطاعات الإنتاج. فمن هذا المنظور وقبل التطرق في الفصلين القادمين إلى مختلف النظريات المفسرة للنمو ارتأينا في هذا المبحث إلى ماهية النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة في هو محدداته وطرق قياسه.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

لقد تطرق الكثير من الاقتصاديين إلى تعريف النمو الاقتصادي وأبسط تعريف له أنه " الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي في الناتج المحلي الإجمالي بعد إزالة آثار التضخم"¹. وهناك من عرفه على أنه " الزيادة الحاصلة في القدرات الإنتاجية لدولة ما نتيجة لحصول زيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج"². ونجد كذلك من بين هذه التعاريف " يتجلى النمو الاقتصادي في زيادة قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك سواء كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا"³. "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي"⁴.

¹ الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2018، ص 36.

² كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن يطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 281.

³ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 347.

⁴ ولد عمري عبد الباسط، مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980 - 2013)، أطروحة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، 2016، ص 03.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

وتم تعريفه أيضا بأنه "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن أي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي"¹.

النمو الاقتصادي هو عملية زيادة الإنتاجية والقدرة الاقتصادية لدولة أو منطقة معينة على مدى فترة زمنية محددة. يشير إلى زيادة في القيمة الاقتصادية للمجتمع بصفة عامة، ويتم قياسه عادة من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو الناتج الوطني الإجمالي (GNP).

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العوامل التي تحدد التطور الاقتصادي والتي توضع في شكل مجموعات تتمثل أساسا في العمال ورأس المال والتقدم التقني (التكنولوجي)، وتركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن²:

أ- **عنصر العمل:** والذي يتمثل في مجموعة القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة، وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.

ب- **عنصر رأس المال:** إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو

¹ الوليد قسوم ميساوي، مرجع سابق، ص 36.

² فلة موفق، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر فترة 1990-2013، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2015، ص ص 24-25.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني (التكنولوجي) وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

ج- التقدم التقني: هو تنظيم جيد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة، والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للنتائج العلمي لعلماء بكل دولة فإن الإنفاق الكلي عن البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه

الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي

هناك عدة محددات لنمو الاقتصادي في أي مجتمع تكون هي وراء إحداث النمو، وحيث نجد من أهمها¹:

أولا: تراكم الرأس المال:

ويشتمل على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية فالتراكم الرأس المال عندما ينتج يخصص جزء من الدخل الحالي كادخاره لكي يتم استثماره حتى يزداد النمو الدخل.

وتوالت فيما بعد آراء الاقتصاديين حول مفهوم التراكم الرأس المال وهنا نذكر بفكرة "كينز" الذي ربط مفهوم الرأس المال باستثمار الذي يتم تشغيله في الإنتاج عائدا أو دخلا في المرحلة لاحقة وهنا ظهر مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال.

¹التجاني بن سالم، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة - الجزائر، 2017، ص 8.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

وبالتالي كون رأس المال يعتبر عنصر من عناصر النمو فهو يساعد في توسيع الإنتاج بواسطة

الاستثمارات المختلفة المحققة ويمكن أن نجد العلاقة بين الناتج الوطني والرأس المال كما يلي:¹

$$y = a.k$$

Y: الناتج الوطني.

K: الرأس المال.

a: تمثل الإنتاجية المتوسطة لرأس المال.

وتعطي الإنتاجية المتوسطة لرأس المال بالعلاقة التالية: $y = ad/ak$

ومنه تكتب الصيغة الرياضية لنمو الاقتصادي كما يلي: $y = a.\Delta k$

ثانيا: الرأس المال البشري

يعتبر العنصر البشري من بين أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في اقتصاد الوطني ويعتمد هذا العنصر على السكان فزيادة السكان في هذه الحالة إنما تعبر عن زيادة عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني أو الدخل الوطني وبالتالي الزيادة في هذا العامل والاستثمار فيه لا بد من التوازن مع مقدار الراس المال المادي حيث أن الزيادة في إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، ويمكن أن نعبر عنه هذه العلاقة بين العنصرين من خلال المعادلة²:

$$y = I.L$$

Y: الناتج الوطني.

L: العمل " المعبر عنه بالرأس المال البشري " .

I: تمثل الإنتاجية المتوسطة للعمل, وتساوي الإنتاجية الحدية.

¹علياتي فاطمة الزهراء، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019 مذكرة ماستر ، جامعة يحي فارس بالمدينة، 2021، ص 40.

² التجاني بن سالم، مرجع سابق، ص 9.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

وتعطي الإنتاجية المتوسطة لرأس المال بالعلاقة التالية: $I = dy / dL$

ومنه تكتب الصيغة الرياضية لنمو الاقتصادي كما يلي: $\Delta y = I \cdot \Delta L$

ثالثا: التقدم التكنولوجي

وهذا يعبر عنه بعض الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو العنصر الأهم في النمو الاقتصادي فبفضل التقدم التكنولوجي يمكن إنجاز الأعمال بطرق جديدة ومستحدثة عنه ويرى الاقتصاديون أن التقدم التكنولوجي له ثلاثة أصناف وهي:

1. التقدم التكنولوجي المحايد أو التكنولوجيا المحايدة؛

2. التقدم التكنولوجي (TP)؛

3. التكنولوجيا الموفرة للعمل (LTP).

الفرع الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي

أولا: الناتج الحقيقي:

يعبر عن الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، والذي يتم حسابه من خلال التغيير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساس، إلا أن هذا المقياس لم يلقى قبولا، نظرا لأن الزيادة في الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة عدد السكان بمعدل كبير، ونقص الدخل القومي لا يعني بالضرورة هناك تخلف في حالة معاكسة لسكان.¹

ثانيا: نصيب وحدة العمل (ساعة عمل) من الإنتاج الكلي:

يساهم هذا النوع من المقاييس في تقدير المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي، من خلال ارتباطه بالإنتاجية المتوسطة للعامل الذي يسمح لنا بمزج عنصر العمل مع العناصر الإنتاجية الأخرى على دالة الإنتاج بحيث يمثل عنصر العمل انعكاسا لمدى كفاءة القوى العاملة، وكذا انعكاس لمدى التغيير الكمي

¹بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، 2009، ص 5.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

والنوعي في تكوين الرأسمال المستخدم بإضافة إلى المساهمة في تحسن الفني والتكنولوجي، بهذا يمكن استنتاج أنه كلما ارتفع المعدل الذي ينمو به نصيب وحدة العمل من الإنتاج الكلي، كلما ارتفع المعدل الذي تنمو به الإنتاجية وكلما كان ذلك دافعا لتحقيق نمو اقتصادي.¹

ثالثا: الدخل القومي الكلي المتوقع:

يعتمد في احتساب هذا الدخل على ضرورة إقحام الدولة كل الموارد الكامنة الغنية، والإمكانيات المختلفة للاستفادة منها، بإضافة إلى التقدم التقني الذي وصلت إليه.

رابعا: معيار متوسط الدخل:

يتميز هذا المعيار بمصادقية قياسه إلا أنه يصعب تطبيقه في الدول النامية، نظرا لعدم توفر إحصائيات عن السكان تكون صحيحة ودقيقة، وهذا ما يعرقل حول الفصل في الجدول القائم عن هل يتم تقسيم الدخل القومي على جميع السكان أم السكان العاملين دون سواهم، ولتوضيح الأمر أكثر يتم قياس النمو الاقتصادي وفقا للأس.

خامسا - معدل النمو البسيط

يقاس معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي وفق معدل النمو البسيط، بحيث يساهم هذا الأخير في تقسيم الخطط السنوية للحكومة كونه يعتمد على سنة مقارنة بالنسبة السابقة لها. ويتم قياس النمو الاقتصادي من سنة إلى أخرى كما يلي:²

$$100 \times \frac{\text{الناتج الوطني الحقيقي في العام الحالي} - \text{الناتج الوطني الحقيقي في العام الماضي}}{\text{الناتج الوطني الحقيقي في العام الماضي}}$$

¹ أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 404.

² مقالاتي عادل، دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من سنة 1990 إلى 2012، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015، ص 10.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

وكنتيجة نتوصل إليها أنه كلما ارتفع النمو الاقتصادي اثر إيجابا على المستوى المعيشي للمجتمع،

وهذا مرهون بمدى وجود عدالة في توزيع الدخل القومي على شرائح المجتمع.

سادسا- معدل النمو المركب:

يتم الاعتماد على هذا المعدل في حساب معدل النمو السنوي في متوسط الدخل عندما تكون

المدة الزمنية طويلة نسبيا ويكون هذا من خلال طريقتين هما:¹

طريقة النقطتين ولدينا الصيغة التالية:

$$Y = (1 + CMc)N$$

$$CMc = \sqrt[N]{\frac{Yn}{Y0}} - 1$$

حيث:

CM: معدل النمو المركب

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة

Y0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس

YN: الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N)

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$\text{Ln}Yt = A + CMct \rightarrow CMct = \text{Ln}Yt - A$$

حيث:

Ln yt: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t)

CMtt: معدل النمو المركب في السنة t.

t: الزمن

¹ مقالاتي عادل، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

نتناول في هذا المبحث عددا من نماذج ونظريات النمو الاقتصادي التي انبثقت وتطورت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي شكلت الأساس النظري للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظريات النمو قبل سولو SOLOW

تعتبر النظريات التي أتت قبل نموذج سولو اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث أن أسباب النمو منبع الأفكار التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث أن الأسباب التي أدت إلى كتابة مقاله سنة 1956 " A Contribution to the Theory of ECONOMIC Growth "، متمثلة في المسار الذي سطره كل من هارود و دومار في تفسيرهما للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

تضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من أدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجاربيين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:¹

1. سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية؛
2. التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم؛
3. الربح هو الحافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار؛
4. ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظراً لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي؛

¹عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، 2014، ص 34، <https://www.alukah.net>، تم الإطلاع عليه في 2023/03/30.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

5. حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي، وتُقوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية. في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

الفرع الثاني: نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي

تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار ماثوس فيما يخص تناقضات الفكر الرأسمالي، وأهم أفكاره:¹

1. يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار؛

2. إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو الدينامو المحرك لعجلة التنمية؛

3. التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين التي يمكن ان تأخذ

إحدى أو بعض الصور التالية:

1. استغلال موارد جديدة؛

2. استحداث سلع جديدة؛

3. استحداث أساليب إنتاج جديدة؛

¹واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، الطبعة الأولى، 2008، ص 232. منقول من موقع: <https://almerja.com/reading.php?idm=128472>، تم الإطلاع عليه في: 2023/03/28.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

4. فتح أسواق جديدة؛

5. إعادة تنظيم بعض الصناعات.

وفي تحليله لعملية النمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة للاقتصاد ما في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائماً دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية؛ حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، وتبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل وبعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق أبوابها وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثّر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد، ولا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة.

الفرع الثالث: نموذج هارود - دومار

تعتبر أفكار **Harod et Domar** حول النمو أول وأقدم محاولة جادة لنمذجة النمو الاقتصادي بالاعتماد على الفرضيات الكينزية، فعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات في بعض التفاصيل إلا أنها تتقارب في المجل في نموذج واحد، كما يعتمد النموذج على تجربة البلدان المتقدمة من خلال البحث في متطلبات النمو المستقر لهذه البلدان. يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال **K** بإجمالي الناتج الوطني **Y**، لتعرف هذه العلاقة والممثلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال **Ratio Output-Capital** ونرمزله بالرمز **K** يقوم نموذج هارولد - دومار على الفروض التالية¹:

يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي: $S = s * Y$

¹بوحزام سيد أحمد، محاضرات في نماذج النمو، اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر، 2021، ص 25.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

الاستثمار عبارة عن التغيير في رصيد رأس المال $I = \Delta K$

وطالما أن رصيد رأس المال يرتبط بالنتائج القومي بمعامل رأس المال فإن: $\Delta K = k * \Delta Y$

الادخار لابد وأن يتعادل مع الاستثمار: $I = S$

من المعادلات السابقة نحصل على ما يلي: $I = \Delta K = S = s * y = k * \Delta y$

ويقسمة طرفي المعادلة على $k * y$ نتحصل على: $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{K}$

العلاقة الأخيرة تمثل العلاقة الرئيسية لنموذج النمو لـ هارود -ودومار، بحيث تمثل النسبة $\frac{\Delta Y}{Y}$.

معدل النمو الاقتصادي الفعلي وهو يتناسب بشكل طردي مع مستويات الادخار للعائلات والمؤسسات،

بحيث يتم تحويل جميع المدخرات إلى استثمارات والتي تخلق رؤوس أموال جديدة.

أكد (1947) Domar على أن الاستثمار يمارس تأثيرين على الاقتصاد من خلال الطلب

والعرض، فمن خلال الطلب يحدد الاستثمار حجم الدخل وبالتالي الطلب الكلي عن طريق أثر

المضاعف، وفي جانب العرض يزيد الاستثمار من القدرات الإنتاجية وبالتالي يرفع من رأس المال، هنا

يطرح Harod الإشكالية الآتية: تحت أي شرط يتوافق الطلب مع الزيادة في القدرة الإنتاجية الناتجة

عن الاستثمار.

أولاً: معدل النمو الفعلي:

يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق

كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال الناتج)، بافتراض ما يلي:¹

- الادخار الإجمالي S كدالة خطية، للدخل الوطني $S = sy$

- المعامل المتوسط لرأس المال k ثابت: $K = K/Y = \Delta K/\Delta Y$

وبالأخذ بعين الاعتبار المساواة التالية، $I = S$ و $I = \Delta K$ نتحصل على:

¹ لبقاسم طراد، تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة مقارنة

(الجزائر-تونس-المغرب)، أطروحة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2021-2022، ص 88.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

$$I = \Delta K = K\Delta Y = sy = S$$

ومن العلاقة: $K\Delta y = Sy$ لدينا: $g = \Delta y/y = S$

إذن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على مع رأس المال.

ثانياً: معدل النمو المضمون:

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته، ومن أجل تحديد هذا المعدل نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل، نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل، والتي تدخل في المضاعف C المعامل الحدي لرأس المال اللازم للمقاول، والذي يدخل في المعجل، مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار والادخار نتحصل على:¹

$$Sy_0 = c(y_1 - y_0)$$

حيث:

$c(y_1 - y_0)$: يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة.

Sy_0 : الادخار المحقق.

ومن العلاقة السابقة نتحصل على:

$$gw = (y_1 - y_0)/y_0 = S/c$$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه، حيث المعامل S يمثل السلوك الاستهلاكي، و c يمثل سلوك المقاولين في البحث عن أعظم ربح.²

¹ بلقاسم طراد، مرجع سابق، ص 88.

² بلقاسم طراد، نفس المصدر، ص 89.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

ثالثاً: معدل النمو الطبيعي

معدل آخر اقترحه هارود لقياس النمو الاقتصادي يتمثل في معدل النمو الطبيعي ويعبر عنه كذلك بالمعدل الممكن للنمو، ويعرف بأنه أقصى معدل تسمح به التطورات التقنية والحجم السكاني والتراكم الرأس المالي، وعلى افتراض حالة التشغيل الكامل، يتوقف هذا المعدل على متوسط المعدل السنوي للزيادة في القوة العاملة، ومتوسط المعدل السنوي للزيادة في إنتاجية العمل بافتراض أن نمو إنتاجية العمل معدوم فإن معدل النمو الاقتصادي يختصر فقط في النمو السكاني بحيث:

$$G_n = n$$

حيث n يمثل معدل النمو السكاني، إذن فعلى المدى الطويل يكون النمو الطبيعي مرتبط بنمو السكان النشطين، ويتحقق شرط النمو المتوازن عند تساوي جميع معدلات النمو مع معدل النمو السكاني:¹

$$G = G_n = G_w = N \rightarrow G_w = \frac{S}{B} = n$$

وهي حالة التوظيف التام للطاقات الإنتاجية وامتصاص جميع البطالة وتحقيق جميع الاستثمارات المرغوبة، وتبقى إشكالية التوازن تتمثل في كون المتغيرات n ، B ، s هي متغيرات مستقلة ما يجعل من الصعب تحقيق النمو الاقتصادي ظل التشغيل الكامل.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، وهي قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:²

¹ بوحزام سيد أحمد، مرجع سابق، ص 28.

² واثق علي الموسوي، مرجع سابق، ص 227.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

1. إن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو القطاع إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفورات الخارجية، كما إن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح؛
2. إن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا)؛
3. بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة؛
4. فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلاً آلياً ميكانيكياً؛
5. أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائماً على التجديد والابتكار.

المطلب الثالث: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي

نتيجة لضعف الأداء النظري والتجريبي لنظرية النمو النيوكلاسيكية، وعدم اقتناع العديد من الاقتصاديين بنماذج النمو التي تعتمد على المصادر الخارجية للتقدم التكنولوجي في تفسير النمو الطويل المدى. طورت في نهاية الثمانينات 1980 ومطلع التسعينات نماذج للنمو يكون فيها التقدم التكنولوجي مدفوعاً بحوافز اقتصادية تتحدد من داخل النموذج، وعرفت هذه النماذج بنماذج النمو الداخلي، أو نظرية النمو الجديدة.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

إن نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو - وهو امتداد لنموذج هارود - دومار، وتوسيع له، أدخل عنصر العمل، ومتغيراً مستقلاً ثالثاً هو التغير التكنولوجي، لكن على العكس من نموذج هارود - دومار الذي يفترض ثبات العوائد للحجم، فإن نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو يفترض تناقص العوائد للرأس المال والعمل على انفراد، وثبات العوائد المشتركة للعنصرين معاً، وبذلك يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يفسر النمو في المدى الطويل.

في نموذج سولو للنمو، إن أي زيادة في الناتج الوطني الإجمالي، التي لا يمكن أن تعزى للتغيرات القصيرة المدى في مخزون العمل أو رأس المال ترد إلى عامل ثالث مستقل، يتحدد من خارج النموذج، ويشار إليه عموماً بـ "باقي سولو"، ويعد النمو في الناتج الوطني الإجمالي للفرد ظاهرة مؤقتة ناتجة عن التغير في التكنولوجيا، أو عن عمليات توازنية قصيرة المدى، من خلالها يقترب الاقتصاد من حالة التوازن الطويل المدى، ومعنى ذلك، أنه في ظل غياب صدمات خارجية (أو تغير تكنولوجي)، يتوقع أن كل الاقتصاديات سوف تقترب من نمو يساوي صفراً، أي توقف النمو، الأمر الذي لا يعتبر واقعياً من قبل العديد من الاقتصاديين، وبالتالي ليس من المستغرب أن تكون هذه النظرية قد فشلت في تقديم تفسير مرضٍ ومقنع للنمو التاريخي الملحوظ والمستمر الذي حققته اقتصاديات دول العالم.

في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينيات ومع تفاقم أزمة المديونية للعالم الثالث، أصبح واضحاً أن هذه النظرية قد وصلت إلى الإفلاس، وذلك بعجزها عن تفسير الاختلافات الجوهرية في مستويات الأداء الاقتصادي عبر الدول.

فحسب نظرية النمو النيوكلاسيكية إن النسب المنخفضة لرأس المال/ العمل في دول العالم الثالث تؤدي وبشكل استثنائي إلى ارتفاع معدلات العوائد على الاستثمار، كذلك إن إصلاحات السوق الحر التي دعمها أو فرضها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي على دول العالم الثالث الأكثر مديونية، كان يجب - من وجهة نظر هذه النماذج النيوكلاسيكية - أن تؤدي إلى تشجيع، وزيادة الإنتاجية، وتحسين مستويات المعيشة في هذه البلدان .

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

لكن ما حصل، أنه حتى بعد تحرير التجارة الخارجية والأسواق المحلية، فإن العديد من البلدان النامية شهدت نمواً ضئيلاً، أو أنها لم تشهد نمواً أبداً. إضافة إلى أنها فشلت في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، بل أنها عجزت عن وقف نزوح (هروب) رؤوس الأموال المحلية للخارج¹.

¹ ماجد حسني صبيح، نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2008، ص 164.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

المبحث الثالث: التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي

تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، من خلال ما توفره من مكاسب ومساهمات تخص النمو الاقتصادي، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وآلية تأثيرها عليه.

المطلب الأول: استراتيجيات التجارة الخارجية من أجل النمو الاقتصادي

أولاً: إستراتيجية إحلال الواردات

يمكن تعريفها بأنها عبارة عن تلك الإستراتيجية التي تقوم على فكرة اختيار الصناعات التي يمكن إحلال منتجاتها مكان أو محل المنتجات المستوردة، وذلك من خلال إقامة مجموعة الصناعات التي تخفض من فاتورة الواردات خلال فترة زمنية معينة.

لقد أنتجت الدول النامية إستراتيجية إحلال الواردات الخاصة بتنمية المنتجات الصناعية في الداخل بدلا من استيرادها، وهذا بعد أن شهدت الأسواق العالمية انخفاضا في المنتجات الأولية للدول النامية في فترة الخمسينات والستينات والعجز المتزايد في ميزان المدفوعات في حساباتها التجارية وحجتهم في ذلك، هي إعطاء أهمية للتصنيع للنهوض بالاقتصاد الوطني وكذا شروط التجارة التي أشارت إليها كل من فرضية بريش سنجر¹ التي تمثلت في:

أن سياسة إحلال الواردات تتطلب وضع موانع أو حصص على سلع مستوردة ثم القيام بتثبيت وإنشاء صناعة محلية من أجل إنتاج هذه السلع؛

ورغم أن العديد من الدول النامية اتبعت هذه الإستراتيجية إلا أن النتائج لم تكن متوقعة، بحيث لم تكسب هذه الدول القاعدة الصناعية المرجوة وذلك بسبب استمرار الصناعات المحلية في الاعتماد على درجات كبيرة من الحماية وصعوبة استمرارها بدون الدعم الحكومي الموجه للواردات من المواد الوسيطة

¹أولاد صالح عامرية، حاج حمو يمينة، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية من (1970-2016)، مذكرة ماستر، الجامعة، 2018، ص 27.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

الرأسمالية اللازمة لتصنيع المنتج النهائي، وكذا المبالغة في تحديد سعر الصرف للعملة المحلية بهدف تشجيع الصناعة المحلية، مما أدى إلى زيادة أسعار المنتجات المصدرة وارتفاع أنماطها وضعف قدرتها التنافسية وحدوث اختلال هيكلي في الاقتصاد وانخفاض معتبر في الإنتاجية، مما أدى إلى تعرض الاقتصاديات إلى أزمة حادة ! في منتصف ثمانينات القرن الماضي جراء تطبيق سياسات نقدية متشددة ونتيجة لذلك بدأت الدول النامية تعطي أهمية متزايدة لما يعرف بإستراتيجية تشجيع الصادرات.

ثانيا: إستراتيجية تشجيع الصادرات

عرفها 1990 Bhagwati و 1985 Balassa "بأنها إستراتيجية تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات " ولضمان تنفيذ هذه الإستراتيجية فقد وضع (1993Milner et Gherawyet) مجموعة من الأدوات لتحفيز الاستثمار في الإنتاج من أجل التصدير مثل: الإعفاءات الضريبية، بمعنى تصدير الفائض من المنتجات نحو العالم الخارجي.

فالدول النامية تقوم أولاً بالتوسع في الصادرات من السلع الأولية، ثم من ناحية الصادرات التامة الصنع. إلا أن هناك عدة عوامل تعمل على إعاقة التمدد والتوسع السريع في الطلب على المنتجات الأولية للدول النامية إلى الدول المتقدمة مثل¹:

1. مروونات الطلب على الزراعة الغذائية المواد الخام منخفضة إذا ما قورنت بالطلب الخاص بالوقود

ومختلف المعادن فان ذلك يؤدي إلى عدم استقرار حصيلة الواردات وبالتالي المكاسب لن ترتفع

في الدول النامية؛

2. قلة التوسع في الطلب على المنتجات الأولية للدول النامية بسبب انخفاض معدلات النمو في

الدول المتقدمة؛

¹أولاد صالح عامرية، حاج حمو يمينة، مرجع سابق، ص 28.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

ويمكن أن نستنتج أن تشجيع الصادرات للمنتجات الأولية الناجحة لن يحدث إلا إذا كان هناك إعادة تنظيم للهياكل الريفية الاقتصادية والاجتماعية وأن أي إستراتيجية يجب أن توفر الاكتفاء في الغذاء للأفراد.

المطلب الثاني: الصادرات والواردات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

الفرع الأول: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

تناول الكلاسيك دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وتحقيق الغلة المتزايدة، وتشجيع الاستثمار لضمان تحقيق أكبر كفاية ممكنة للموارد المحلية؛ بالإضافة إلى تركيزهم على ضرورة اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لغرض إنتاج السلع التصديرية؛ حيث أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال وما يترتب عليه من التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الحقيقي والادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع السوق والاستفادة من اقتصادات الحجم، مما يعني نظرتهم إلى الصادرات كونها قوة محركة للنمو الاقتصادي.¹

الفرع الثاني: العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي

هناك أثر بالغ للواردات في النمو الاقتصادي حيث:²

1. تعتبر الواردات مصدر لتوفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ البرامج الاستثمارية المقررة، وبالتالي زيادة الإنتاج ومنه زيادة الطلب الفردي على السلع نتيجة لزيادة الدخل الفردي وهذا تحريك النمو الاقتصادي؛

2. من جهة أخرى تعتبر الواردات عبئ على الدولة من خلال ما تؤثره على احتياطها من العملة الأجنبية، خاصة إذا كانت المواد المستوردة غير ضرورية؛

¹ مريم عيسى مهنى، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010م، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 7، العدد 20، 2016، ص ص 74-75.

² مرغيدو بشرى، يعيش حليمة، أثر الواردات على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والصين خلال الفترة (1970-2018)، مذكرة ماستر، جامعة أحمد دارية - أدرار - الجزائر، 2021، ص ص 14-15.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

3. كما ترتبط الواردات كذلك برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة والتي أصبحت شيئاً ضرورياً في العملية الإنتاجية التي تؤدي في النهاية إلى حدوث نمو اقتصادي.

المطلب الثالث: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

قد تساهم التجارة الخارجية في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي (الآثار الإيجابية)، كما قد تتسبب في تبعات تعيق معدلات هذا النمو (الآثار السلبية). ومن بين هذه الآثار ما يلي:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية

يمكن للتجارة الخارجية تحقيق الإسهامات الآتية في النمو الاقتصادي:¹

1. إن التجارة الخارجية يمكن أن تقود إلى الاستغلال الكامل للموارد المحلية التي تكون عاطلة في حالة غياب التجارة الخارجية؛
2. من خلال توسع حجم السوق تستفيد الدول من اقتصاديات الحجم، وهذا أمر مهم على نحو خاص وقد حصل هذا فعلاً في إنتاج الصناعات الخفيفة في اقتصاديات صغيرة مثل تايوان؛
3. تعد التجارة الخارجية وسيلة أو أداة لتحول الأفكار الجديدة والتكنولوجيا الجديدة والمهارات الإدارية وغير الإدارية؛
4. تقوم التجارة الخارجية بتحفيز وتسهيل التدفق الدولي لرأس المال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية؛
5. تلعب التجارة الخارجية دوراً كبيراً من خلال توفير رؤوس الأموال الإنتاجية عن طريق الاستيراد لإقامة مشاريع استثمارية تولد معدلات نمو مرتفعة؛
6. تساهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية التي يزيد الطلب عليها نتيجة النمو الحاصل في حجم الإنتاج والدخول؛

¹ كنزة وشن، دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي - مجلس التعاون الخليجي نموذجاً - (2001-2008)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2019، ص 49.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

7. توفير المنتجات التي انخفض إنتاجها محليا بسبب هجرة العمالة إلى القطاعات الأخرى؛
8. يمكن للتجارة الخارجية أن تكون سلاحا ممتازا ضد الاحتكار لأنها تحفز على أن يكون المنتجون المحليون أكثر كفاءة لمواجهة المنافسة الأجنبية؛
9. تقديم منتجات وخدمات جديدة.

الفرع الثاني: الآثار السلبية

رغم الآثار الايجابية سالفة الذكر للتجارة الخارجية على النمو إلا أنها قد تتسبب في إعاقة النمو الاقتصادي عن طريق بعض الآثار السلبية عن طريق بعض الآثار السلبية والتي يمكن ذكرها فيما يلي:¹ قد تكون التجارة الخارجية سببا في استيراد التضخم من الخارج عن طريق الواردات سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية.

فالواردات الاستهلاكية يؤثر ارتفاع أسعارها على القدرة الشرائية للمحليين وهو ما يدفعهم لسحب أرصدهم المدخرة بغرض تحسين القدرة الشرائية وبالتالي تنقص المدخرات مما يؤثر سلبا على الاستثمار فيتراجع الإنتاج الوطني وبالتالي تتراجع معدلات النمو الاقتصادي، أما ارتفاع أسعار الواردات الاستثمارية يؤثر سلبا على ربحية المشاريع الاستثمارية من خلال ارتفاع تكاليف التوسع وإنشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة وبالتالي تتأثر عملية تراكم رأس المال ومن ثم تتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

قد تتسبب التجارة الخارجية من خلال ما يتم استيراده من العالم الخارجي من منتجات في خلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي، هذه المنافسة تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية، وهنا تكون التجارة الخارجية قد تسببت في إعاقة النمو الاقتصادي.

فالتجارة الخارجية في كثير من الأحيان ما تنطوي على آثار ايجابية لصالح الدول المتقدمة.

¹ كنزة وشن، مرجع سابق، ص ص 50-51.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

تؤدي التجارة الخارجية في ظل التخلف الذي تعرفه الأجهزة الإنتاجية في الدول النامية إلى دفع هذه الدول إلى تصدير المواد الخام بأسعار منخفضة كنتيجة لعدم القدرة على تصنيفها محليا تحت ضغط الحاجة الماسة للنقد الأجنبي لمجابهة فواتير الاستيراد وهذا ما يجعل الاستفادة من هذه الموارد من شكلها الخام إلى شكل مصنع وتجبر هذه الدول على استيراد المواد المصنعة من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة وبالتالي تتأثر الفوائض المالية المحققة والتي كان من الممكن توظيفها في زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج وينتج عنه تراجع معدلات النمو.

قد تؤدي التجارة الخارجية إلى عرقلة النمو الاقتصادي من خلال نظرية النمو التي طرحها باغراتي، والتي تشير إلى الحالة التي يؤدي فيها النمو الاقتصادي في دولة معينة وخاصة الدول المصدرة للمواد الأولية إلى إفقارها من خلال نقص الاستهلاك نتيجة تدهور معدل التبادل إذ يؤدي النمو الاقتصادي إلى ارتفاع صادرات المواد الأولية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المستوردة مما يجعل الاستهلاك تصدير كميات كبيرة واستيراد كميات قليلة.

كما أن زيادة الواردات نتيجة النمو الاقتصادي تجعل أسعار الواردات ترتفع مما يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل ومن ثم حدوث ظاهرة النمو المفقر وبالتالي تنخفض المكاسب من التجارة الخارجية. تؤكد النظرية الاقتصادية على أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي من خلال توفير الموارد الضرورية للنمو الاقتصادي، لذا اتبعت الدول النامية إستراتيجية إحلال الواردات لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للسوق الدولية.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مفاهيم ونظريات

خلاصة الفصل

يعد النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا تسعى إلى إدراكه كل الدول بتحقيق معدلات مرتفعة، وذلك من خلال جملة من السياسات والبرامج الخاصة برفع وتحسين الأداء الإنتاجي بغرض الوصول إلى معدلات تزايد السكان.

إن التجارة الخارجية تعتبر الركيزة الأساسية المعتمد عليها في التطور الاقتصادي للدول، كنهج حديث تبنته الاقتصاديات المعاصرة بشكل قوي تبعا للنظرة التقليدية السائدة في القرن الثامن والتاسع عشر حول التجارة الخارجية، فهذه الأخيرة إنما تعتبر الجسر الذي يربط بين الدول لتصريف فوائض منتجاتها، من خلال القيام بعمليات التصدير والحصول على احتياجاتها من خلال اللجوء إلى الاستيراد، لذلك فإن النظرة الحديثة للتجارة الخارجية ينظر إليها في الغالب على أنها تلعب دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية.



المفصل الثالث:
الدراسة القياسية

تمهيد

بعد التحليل النظري للتحرير التجاري والنمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية سنحاول في هذا الفصل القيام دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي وذلك من خلال التطرق إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر
- المبحث الثاني: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر
- المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-

2021

المبحث الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر

تتميز تقسيمات المراحل التنموية الاقتصادية في الجزائر فنجد أنها مقسمة إلى مرحلتين الأولى (1962-1989)، والثانية من 1989 إلى يومنا هذا¹.

تنقسم مراحل النمو في الجزائر إلى ثلاثة مراحل، الأولى تتمثل في مرحلة التخطيط (1989-1967)، والثانية النمو خلال مرحلة الإصلاحات (1990-1999)، ومرحلة ثالثة كان فيها تمويل النمو خارج الميزانية ابتداء من سنة 2000. وفي كل مرحلة من هذه المراحل حاولنا دراسة تطور النمو الاقتصادي، والمجهودات التي قامت بها الجزائر للوصول إلى المعدلات المرضية من النمو.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي خلال مرحلة التخطيط (1967-1989)

من بين مميزات هذه المرحلة ضعف المقومات المالية، وتدمير البنى التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي للدولة، كما ورثت الجزائر من الاستعمار مجموعة من التناقضات أبرزها²:

- وجود رأسمال أجنبي مسيطر على وسائل الإنتاج الكبرى في كافة المجالات؛
- وجود طبقة وطنية محفوظة من الإقطاعية أو شبه الإقطاعية في الزراعة ومن البرجوازية الطفيلية في الصناعة والتجارة، يقدرها ميثاق الجزائر عام 1964 بحوالي 50.000 مالك؛
- وجود تفاوت جهوي يتصف بتركز رأس المال في المناطق الغنية القريبة من المدن الكبرى في الجزء الشمالي من القطر، قبالة مناطق فقيرة ومحرومة موزعة بين الجهات.

لمغادرة هذه الوضعية عقدت السلطات برنامج الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في جوان 1962، بهدف

¹ بن طالبي فريد، أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع الإشارة إلى الاقتصاد الجزائري للفترة ما بين 1990 و2009، مجلة مخبر الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، رقم 10، 2011، ص11.

² محمد بلقاسم حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 2015، ص 109.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

إرساء الاستقلال الاقتصادي من خلال تطبيق النظام الاشتراكي حتى تكون تنمية الجزائر سريعة لتلبية الحاجات المتنوعة، وهو تحول صعب يستلزم إرادة سياسية قوية مع إستراتيجية إنمائية ذات رؤية واضحة. ولأن عملية التنمية جد معقدة، نتيجة التأثير المتبادل بين هذه العوامل والترابط بينها وبسبب الحاجة إلى إحداث تغييرات واسعة وجذرية في الجوانب المختلفة والبنى والهيكل، والتشريعات والمؤسسات، فإن التخطيط الأداة التي يمكن أن تساعد على القيام بذلك¹.

شملت إستراتيجية التنمية التي اتخذتها الجزائر من خلال المخططات التنموية أهدافا هامة تمثلت أساسا في التطبيق التدريجي للاشتراكية من أجل الاستقلال الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، ولقد كانت أول معالم هذه الإستراتيجية المخطط الثلاثي، فقامت الدولة في إطار إعادة تنظيم الاقتصاد بإنشاء قطاع الدولة الصناعي الذي توسع تدريجيا عن طريق تأميم الأملاك الصناعية الشاغرة، وتأميم رأس المال الأجنبي الصناعي، أو عن طريق الاستثمارات الصناعية الجديدة.

فكانت الصناعة أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فترة السبعينات حيث استهلك هذا القطاع بين 60 و 70% من الاستثمارات المخططة في الفترة 1970 و 1980.

وكان النموذج المتبع خلال الفترة (1965-1979) هو إستراتيجية النمو غير المتوازن ليس بمفهوم نمو جميع قطاعات النشاط الاقتصادي في نفس الوقت، وإنما بتحقيق النمو بقيادة قطاع نشاط اقتصادي محرك لبقية قطاعات النشاط الأخرى حيث عمدت إلى الصناعات القاعدية في أداء دور القيادة². يوضح الجدول الموالي التركيز على الصناعة بما فيها النفط، من خلال المبالغ المخصصة التي استثمرتها الجزائر حتى 1989:

¹ بشر محمد موفق، التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2019، ص 20.
² سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1990 1989-2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2018، ص 150.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (03-01): المخصصات المالية لكل قطاع في الاقتصاد الجزائري للفترة (1967-1989).

المخطط الخماسي الثاني 85-89	المخطط الخماسي الأول 80-85	الفترة الوسيطية 78-79	المخطط الرباعي الثاني 74- 77	المخطط الرباعي الأول 70-73	المخطط الثلاثي الأول 67-69	قطاعات الأنشطة
550	400.6	161.3	140	35	11	المبلغ الإجمالي بالمليار دج
31.6	32.8	62.2	60.7	57.3	54	الصناعات ويشمل النفط%
14.4	9.9	7.2	7.3	11.9	0.5	الزراعة%
54	57.3	30.6	32	30.8	26	قطاعات أخرى%

المصدر: أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلالات في ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، مكتبة حسن

العصرية، لبنان، 2013، ص220.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصناعة بما فيها النفط حازت على 54% من مجموع استثمارات الثلاثي الأول، بينما تحصلت باقي القطاعات على 26، أما الزراعة فلم تحز إلا على 0.5%. في هذا المخطط تم توظيف حوالي نصف الإنتاج البترولي في تمويل الصناعة وحدها أي 5.1 مليار دولار ناتج بترولي. وقد زاد اهتمام الجزائر بالصناعة خلال المخططات الموالية حتى وصل خلال المخطط الرباعي الأول 57.3%، وكان ذلك من أجل إنهاء مركب الحجار، والمحروقات بأرزيو، ومعامل سكيكدة، ثم الرباعي الثاني، حيث ارتفعت النسبة إلى 62، وبقي هذا الاهتمام على حساب الزراعة التي حازت هذه المرة على 7.3% فقط.

إن الاهتمام بالصناعة في هذه الفترة أدى إلى إهمال الزراعة التي ضعفت مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، ومع النمو السكاني السريع، ترسخت التبعية الغذائية كصفة في الاقتصاد الجزائري ابتداء من الثمانينات بدأت الاستثمارات الموجهة إلى الصناعة تقل، حيث وصلت إلى 32.8% في الخماسي الأول، ثم في الخماسي الثاني قدرت بـ 31.6 أما الزراعة فقد زادت حصتها نسبيا وأصبحت 9.9% في

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

الخماسي الأول، و 31.6% في الخماسي الثاني هنا بدأت الدولة بإستراتيجية الشراء المكثف للسلع الاستهلاكية الضرورية وغير الضرورية تحت شعار من أجل حياة أفضل"، وكان ذلك طبعا على حساب الاستثمار والتشغيل.

حقق الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة نتائج نسبيا معتبرة من حيث الناتج الداخلي الخام

والناتج الداخلي الخام للفرد تمثلت في الجدول الموالي:

الجدول (02-03): تطور الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر خلال الفترة

(1989-1967).

السنوات	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
%PIB	9.45	10.80	8.43	8.86	-11.33	27.42	3.81	7.49	5.05	8.39	5.26	9.21	7.48
%PIB/h	-	-	-	5.53	15.94	19.41	1.00	4.43	20.02	16.12	2.18	5.74	4.16
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989			
%PIB	0.79	3.00	6.40	5.40	5.60	3.70	0.40	-0.70	1.00	4.40			
%PIB/h	2.34	0.19	2.91	1.97	2.22	0.53	2.59	3.67	3.85	1.66			

المصدر : perspective.usherbrooke.cabilan/servlet تم الاطلاع عليه يوم 2023/06/12

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الناتج الداخلي الخام للفرد خلال الفترة (1967-1979) تميز بالتذبذب، حيث نجد أنه وصل إلى أعلى نسبة له في 1975 مقدرة بـ 20.02 ، بعد ذلك شهد الانخفاض خلال الفترة 1980-1989 حيث لم يتجاوز 4%.

أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام، فقد تميزت المرحلة (1967-1979) بارتفاع قيمته ترتب عنها زيادة في الدخل الوطني، ما عدا سنة 1971 الذي سجل فيها معدل سلبي يقدر بـ - 11.33%. كان للزيادة في حصيلة الصادرات من العائدات النفطية، نتيجة لارتفاع في أسعار البترول دورا كبيرا في ارتفاع الناتج، كما سجل المعدل 3,81 في سنة 1973 نتيجة اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية، مما دفع بمنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك إلى التخفيض التدريجي لإنتاجها البترولي، والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة ابتداء من 1974 عاود معدل الناتج الانتعاش إلى غاية 1979 حيث وصل إلى 7.48% تعرض الاقتصاد الجزائري مرة أخرى إلى الصدمة البترولية لسنة 1986، التي أدت إلى الانخفاض الحاد في الناتج بلغت 0.40%.

على الرغم من زيادة إيرادات الجزائر من صادرات البترول بأكبر من سبعة أمثالها بين 1960 و1970 فقد أدى تدهور إنتاجها الزراعي إلى تحقيق معدل للنمو متواضع للغاية خلال الستينات¹. كما تميزت الفترة 1966-1986 بازدهار باهر للاقتصاد الجزائري بالرغم من ظهور العلامات الأولى للاختناق في نهاية الفترة، بسبب التراجع العنيف الوضع الخارجي وكذلك بسبب التغيرات في السياسات الاقتصادية.

أخذ المخطط الخماسي الثاني ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية في الحسبان لعلاقتها ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق انتقال كل من السلع والخدمات ورؤوس الأموال، إضافة إلى

¹ جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 2016، ص 21.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

أنه اعتمد على أولويات يعود اختيارها إلى ظروف الاقتصاد الوطني و الدولي. تمثلت هذه الأولويات في تطوير قطاع الفلاحة، وتقليل الاعتماد على الخارج¹.

إضافة إلى:

- إعادة التوازن الاقتصادي والتوازن الخارجي، وتخفيض الديون الخارجية؛

- متابعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مع تكييف هيكل الاستثمارات من أجل تأمين تغطية؛

- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من أجل تحسين المؤهلات الاقتصادية.

لكن كل تلك المبالغ لتحقيق التنمية لم تتجسد على أرض الواقع، خصوصا مع حلول الأزمة البترولية سنة 1986، وارتفاع حجم المديونية من 17 مليار دولار سنة 1985 إلى 26 مليار دولار سنة 1986، إضافة إلى تراجع الإنتاج الصناعي خارج المحروقات، وزيادة التبعية إلى الخارج لبعض المواد الغذائية فازدادت حدة الأزمة الجزائرية. كما أنه برغم الأهداف التي كانت ترمي إليها عملية إعادة الهيكلة، إلا أنها لم تتحقق بسبب عدة عراقيل. تمثلت أهم الإصلاحات التي وردت ضمن هذا المخطط في مشروع استقلالية المؤسسات التي تجسدت من خلال القانون 188/06 المؤرخ في 12/01/1988 بعد تدهور أداء معظم وحدات إنتاج القطاع العام، وعدم قدرتها على توفير التمويل اللازم بمواصلة عملية الإنتاج إضافة إلى تضخم حجم التكاليف والأعباء الاجتماعية لصالح العمال وغياب تام لتسيير المخزونات على مستوى المؤسسات إضافة إلى الاستخدام السيئ لوسائل الإنتاج والقدرات الإنتاجية، زد على ذلك انتشار البيروقراطية وضعف الاتصال².

¹ محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2018، ص 140.

² عبد الله الوناس، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص 121.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

في نهاية سنة 1987 عمت الإصلاحات لتحصل كل مؤسسة على استقلالها المالي، ، وانطلاقا من سنة 1988، بدأت الجزائر في اتخاذ إجراءات إصلاحية استهدفت بالدرجة الأولى استخدام قوى السوق كمحدد أساسي لتوزيع الموارد الاقتصادية، كما قامت الدولة بمشروع الخصخصة والتغيير الجذري للمؤسسات الاقتصادية والسياسية بهذا تعمل على التقليل من سيطرة القطاع العام، فالقطاع الخاص في الجزائر لا يعكس صورة القطاع الفعال، لأنه دائما يأتي بعد القطاع العام.

اعتقد البعض أن العمل بالتخطيط لم يكن إلا ذريعة لتغطية واقع اقتصاد متروك لقوى السوق الدولية والمحلية كما اعتقد البعض الآخر أن التخطيط كنموذج لضبط النشاط الاقتصادي هو من الوجهة التقنية مستحيل،.

بقدر ما كان نظام التخطيط في الجزائر ناجحا في إعطاء دفعة قوية للتنمية، بقدر ما أنه لم يتمكن من إسدال غطاءه على كل الموارد المادية والبشرية للبلاد، كما عجز عن ضم القطاع الخاص الوطني.

المطلب الثاني: النمو خلال مرحلة الإصلاحات (1989-1999)

ابتداء من سنة 1986، أدركت السلطات أنه لا بد من إجراء تعديلات قانونية تسمح بمشاركة أوسع للرأسمال الأجنبي وبالتالي ضرورة الانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي. في ظل هذه المعطيات الجديدة للاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة، ومع تفاقم الديون، لجأت الجزائر الى صندوق النقد الدولي - كما ورد تفصيل ذلك في الفصل الرابع من هذه المذكرة - مثلما يوضح الجدول الموالي:

كما هو واضح من الجدول نلاحظ أثر الأزمة لسنة 1986، حيث بقي في تراجع طيلة الفترة، إذ لم تظهر بعد نتائج برنامج التثبيت الاقتصادي الأول والثاني والثالث التي غطت الفترة (1989-1995). ابتداء من 1995، تاريخ برنامج التعديل الهيكلي للفترة 31/03/1995 إلى 01/04/1998، حيث نلاحظ عودة الانتعاش النسبي للنمو، فوصل أعلى نسبة له إلى غاية 5.10% في سنة 1998 نظرا للإصلاحات التي قامت بها الجزائر مثل توقيع الاتفاقيات مع صندوق النقد والإصلاحات الهيكلية. كما

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

يعود أن تطور الناتج الداخلي الخام مع نهاية التسعينات الى الاعتماد على النفط بنسبة كبيرة خاصة مع ارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية، أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام للفرد، فلم يعرف معدلات سلبية، وبلغ أعلى نسبة له 7.78% في 1995، بينما وصل أدنى مستوياته في 1991 بـ -1.20%.

إن القيود التي فرضتها سياسات التكيف الاقتصادي على الاتفاق العام بهدف ضبط الطلب عن طريق تقليل عجز الموازنة العامة، قد تقود إلى الانكماش في المدى القصير، وإلى التأثير في عمليتي النمو والتنمية في المدى الطويل.

أدت مجهودات التنمية إلى تحقيق إنجازات جديرة بالملاحظة في عدة ميادين، وإلى إحداث تحولات عميقة في الاقتصاد الجزائري، إلا أن النتائج المحصل عليها بالرغم من أهميتها لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة، وفي مستوى ضخامة الوسائل المالية بالداخل والخارج المخصصة لعمل التنمية، بالإضافة إلى ذلك، تميزت السنوات الأخيرة لهذه الفترة ببروز الاختلال في التوازنات وتفاقم التوترات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كل ذلك نتيجة للسقوط العنيف لأسعار البترول الشيء الذي خلق وضعية اقتصادية مترنبة في الجزائر، كما أن التدهور المستمر لمعدلات التبادل الدولي، خاصة خلال الفترة الممتدة بين (1986-1988) أدى إلى تدهور في حصيللة الموارد الخارجية، وزاد من صعوبة الحصول على الصرف الأجنبي، وقد نتج عن ذلك عجز في تلبية المطالب الاجتماعية المتصاعدة باستمرار من جراء الزيادة السكانية، ومن جراء الآلة الإنتاجية المفككة التي أصبحت عاجزة عن استقبال عمالة جديدة لدرجة أنه بدأ التفكير جدياً في تسريح العمال.

خلال هذا التخطيط المركزي، كانت الدولة المنتج والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية، فقد كان هدفها التصنيع وبسرعة كبيرة من خلال الاعتماد على القطاع العمومي، ومن ثم المؤسسة الوطنية، فالهيمنة الخائفة للدولة والمركزية التي فرضتها على الاقتصاد بصفة عامة وعلى التجارة الخارجية بصفة خاصة، ورغم مساوئه، إلا أنه أدخل الدولة في دائرة التصنيع، بعد أكثر من 20 سنة من التمويل

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

والإنفاق، كان المصدر الأساسي في ذلك هو ربيع المحروقات الذي منح إمكانية القيام بالإنجازات المادية¹، وارتفاع المستوى المعيشي رغم النمو الديمغرافي المتزايد للسكان، لكن هذه الموارد نفسها خلقت في آخر الثمانينات أزمة حادة ظهر بعدها الاقتصاد الجزائري على حقيقته خاصة في ظل أزمة 1986.

المطلب الثالث: تمويل النمو الاقتصادي خارج الميزانية

نتناول تمويل النمو من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2000-2014).

الفرع الأول: مفهوم البرامج وأهدافها: تميز الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة بنوع من الاستقرار، حيث سطرت الجزائر ثلاثة برامج اقتصادية واجتماعية بعد الاستقرار السياسي الذي عرفته والارتفاع المستمر لأسعار المحروقات لجأت الحكومة إلى إتباع سياسة جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي لتحريك الاقتصاد الذي كان يعاني من شبه توقف في مجمل آلياته، واعتماد على سياسة الإنفاق العام²، للقيام بهذه السياسة تستعمل الدولة الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب أو العرض أو الاثنين معا³. جاءت دوافع هذا البرنامج انطلاقا من ضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل البطالة، كما تمثلت أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي في⁴ :

- تنشيط الطلب الكلي، وتهيئة هيكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة، وتوفير مناصب الشغل في المؤسسات.

¹ عبد الرحمان تومي، الاقتصاد الجزائري بين الربيع والقيمة المضافة، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية الجزائر، العدد 18 السنة 2019، ص 151.

² محمد مسعى، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2019، ص 148.

³ صالح ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، ملتقى دولي بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف يومي 11-12 مارس 2017، ص 3.

⁴ نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف، العدد 09، 2013، ص 46.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

تميزت أهداف برنامج دعم النمو عن أهداف برنامج الإنعاش كونها مقيدة بأرقام محددة، وبأجال ترتبط بعمر البرنامج، ومولت هذه البرامج من صندوق ضبط الإيرادات الممول بدوره من الجباية البترولية، نتيجة الارتفاع العام لأسعار البترول، مما ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: مضامين البرامج

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2000: كان أول هذه البرامج خلال الفترة (2000-2004)، حيث خصص له مبلغ مالي قدر بـ 525 مليار دينار جزائري، على مدى أربع سنوات مقسمة على عدة قطاعات.

خلال هذا البرنامج نالت الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حصة الأسد من تخصيصات البرنامج بنسبة 40%، ثم بعد ذلك خصصت الحكومة نسبة 38% من أجل التنمية المحلية والبشرية، ثم تقاسمت كل من الفلاحة والصيد البحري والإصلاحات باقي النسب 12% و 8% على التوالي. كان هدف هذا البرنامج تدعيم النشاطات المنتجة إضافة إلى أنه هدف إلى دعم الخدمات العمومية والمنشآت القاعدية، وقد جاء هذا البرنامج بعد فشل إصلاحات المؤسسات الدولية في إحداث الإنعاش.

ثانياً: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: خلال هذه الفترة جاء برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 4.202.7 مليون دينار جزائري¹ (أي ما يعادل 60 مليار دولار تقريباً)، وهي آلية مكملة لسياسة الإنعاش والهدف منها ضخ أكبر قدر من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو.

تجسد هذا البرنامج عبر خمسة مراحل²:

¹ Rachid BENOURE, *annuaire économique et social Algérie état des lieux*, 4ème édition, édition KALMA Communication, ALGER, 2009, p 30.

² ربال زوينة، تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي، مجلة مخبر الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، رقم 09، 2020، ص 15.

- برنامج تحسين معيشة السكان؛
 - برنامج تطوير المنشآت الأساسية؛
 - برنامج دعم التنمية الاقتصادية؛
 - برنامج تطوير الخدمة العمومية؛
 - برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال.
- كانت أهداف هذا البرنامج كالتالي¹:
- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية؛
 - مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي؛
 - انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
 - تعزيز مهمة مراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة التي تخلّ بقواعد المنافسة.
- إضافة إلى ذلك تم اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز التي يعتمد عليها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية وإنعاش الاقتصاد الجزائري، وتحضير لمرحلة ما بعد البترول، فبدأ الاهتمام بهذا القطاع خاصة بعد صدور القانون التوجيهي رقم للمؤسسات 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001²، لترقيتها والذي اعتبر نقطة تحول، حيث تميزت هذه الفترة باهتمام السلطات العمومية بهذه المؤسسات وقيام بإنشائها، وبعدها تم إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات من أجل دفعها إلى العمل الإنتاجي، الذي نلاحظ من خلاله أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فاق بكثير المؤسسات

¹ خططاش عبد الحكيم، مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برنامج الاستثمارات العامة للفترة 2013-2014، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة والعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 6.

² محمد عماري، تعبيد الطريق لمرحلة ما بعد البترول، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع الجزائر العدد رقم 21 مارس 2010، ص 09.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

العمومية، حيث وصل في سنة 2009 إلى 455398 مؤسسة، بينما وصل عدد المؤسسات العمومية إلى 591 مؤسسة، مثلما يظهره معدل النمو السلبي التي تحققت المؤسسات العامة تقريبا طيلة هذه الفترة كان هناك تطور لهذه المؤسسات حسب الفروع حيث وصل عدد المؤسسات الخاصة في هذا النشاط سنة 2008 إلى 147882 مؤسسة، ثم بعد ذلك نشاط البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بـ 111978 مؤسسة، بينما نلاحظ عدد المؤسسات الخاصة في قطاع الفلاحة مازال هامشيا.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

خصص له ما يقارب 286 مليار دولار. اعتبر هذا البرنامج الأضخم على الإطلاق في تاريخ الجزائر منذ استقلالها، حيث شمل شقين :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في السكة الحديدية، الطرق والمياه بمبلغ 9.7000 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 156 مليار دولار. بالنسبة للتوزيع القطاعي للبرنامج فقد حاز تحسين ظروف معيشة السكان على 45.42%، وتطوير الهياكل القاعدية 8.52، أما دعم التنمية الاقتصادية فقد حاز على 15.06%.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر

بعد التطرق لمسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال المراحل التنموية، سنتناول تحليل هذا النمو خلال مرحلة التحرير التجاري.

المطلب الأول: دور المحروقات في الاقتصاد الجزائري

بدأت أهمية النفط في الجزائر منذ حلول عام 1965 تاريخ تأسيس الشركة الوطنية للنفط والغاز SONATRACH، التي تعتبر عصب الاقتصاد الجزائري إلى غاية اليوم من خلال انضمامها إلى الدول المصدرة للنفط رسمياً في 24/02/1971.

بحلول عام 1967 كان النفط يشكل من الصادرات السلعية، كما ساعدت عائداته على بناء دولة جديدة كانت مفككة وبلا خطوط واضحة، وقد اعتمدت إستراتيجية التنمية على قطاع النفط، الذي نجحت في تأميمه بإصدار قرار التأميم بتاريخ 24 فبراير 1971.¹

اعتمدت التنمية الاقتصادية في الجزائر على موارد النفط والغاز الطبيعي الذي يشكل 12% من الاحتياطي العالمي إذ يبلغ 3200 مليار م³، بالإضافة إلى الموارد المعدنية،² أما بالنسبة لاستثمارات الجزائر في قطاع المحروقات فقد كانت تزداد سنة بعد أخرى، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-03): تطور الاستثمارات في قطاع المحروقات بالمليون دينار في الجزائر للفترة 1967-1978

المجموع	الرباعي الثاني	الرباعي الأول	الثلاثي	المخطط
1978 - 1967	1977-1974	1973-1970	1969-1967	
63.001	35.999	9.776	2.521	الاستثمارات

المصدر: ABDERRAHIM LAMCHICHI, L'Algérie En Crise, Edition L'HARMATTAN, Paris, 1991, page 145

¹ أمين صيد، مرجع سابق، ص 217.

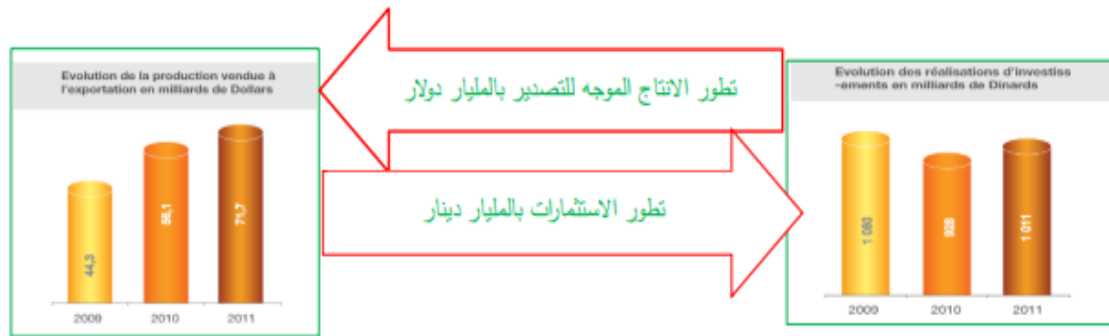
² محمد بالرابح، أفاق التنمية في الجزائر، مخبر تطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر، جامعة وهران، 2017، الجزائر، ص 45.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

يظهر الجدول أنّ الاستثمارات بقطاع المحروقات بالجزائر قد تضاعفت من الثلاثي الأول إلى الرباعي الأول حيث انتقلت من 12 مليون دينار جزائري إلى 09 مليون دينار جزائري.

أما الفترة 2009-2011 فتتضح أهمية القطاع النفطي في تطور الإنتاج الموجه للتصدير وتطور الاستثمارات من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-01): تطور الإنتاج والاستثمارات للمحروقات في الجزائر خلال (2009-2011)



المصدر: le rapport financier 2011, SONATRACHE, Page06

يبين الشكل أن الاستثمارات انخفضت في 2010 إلى 298 مليار دينار بعدما كانت 1080 مليار دينار في 2009، لكنها سرعان ما عادت الارتفاع في 2011 إلى 1011 مليار دينار، بالنسبة للإنتاج، فالانخفاض واضح في سنة 2009 مقارنة مع 2010، و2011، وهو راجع إلى الأزمة المالية العالمية مثل ما نوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-04): تطور عائدات البترول في الجزائر خلال 1962-1971.

السنوات	1971	1970	1969	1968	1967	1966	1965	1964	1963	1962
الإنتاج (1000 طن)	36428	47895.2	44213.8	42500	39078	33868	26365	26670	23568	20452
العائدات مليون دج	1648	1350	1320	1112	880	632	447	296	426	50

المصدر: ADBDELKADER Said-Ahmed, Development Sans Croissance L'expérience Des Economies office des publications universitaires, Alger, 1983, page85 Pétrolières Du Tière –Monde.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

يتضح من الجدول السابق التطور الواضح لعائدات البترول من 50 مليون دينار في 1962 إلى غاية 1648 مليون دينار خلال سنة 1971، كما يقابل ذلك ارتفاع الإنتاج إلى سنة أخرى.

إذا رجعنا إلى الفترة 2002-2008، من خلال الجدول الموالي نلمس الأهمية النسبية لقطاع النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام:

الجدول رقم (03-05): الأهمية النسبية للقطاع النفطي في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% المحروقات في الناتج الداخلي الخام	32.5	35.6	38	44.4	45.9	44.3	50.5

المصدر: ABDELATIF Benachenhou, La Fabrication De L'Algérie, ALPHA DESIGN, Algérie, 2009 , page 247

يبرز الجدول أنّ مساهمة المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر وصلت إلى 50%، وذلك خلال سنة 2008، زيادة على ذلك فإنّ مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج خلال الفترة 1970-2014 والمحقة من المحروقات ومن القطاعات الأخرى.

المطلب الثاني: الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر

بدأ التفاعل بين النمو الاقتصادي مع وصول شركات النفط إلى أراضيها، وأصبح الاعتماد على الدولارات النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية. تكمن أهمية أسعار البترول في أنها تتناسب طرذا ومكانة الإنتاج البترولي من الصادرات الإجمالية للبلد¹.

باعتبار أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني كانت هدفا أساسيا للسياسة الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (1970-1979) ، ولأنّ التصدير يمثل أحد الجوانب الهامة في التجارة الخارجية التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

¹ الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري الاردن، 2020، ص 337.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

عرف حجم الصادرات من المحروقات تطورا في الفترة 1978 - 2008 - ابتداء من 64.13 مليون طن إلى أن وصل إلى أكبر كمية له وبعد ذلك بدأ يعرف انخفاضا ابتداء من سنة 2006 كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-06): تطور حجم الصادرات من المحروقات من 1978 إلى 2008 في الجزائر

السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
TEP	64.13	68.54	56.86	54.17	54.49	59.93	63.93	67.55	68.43	73.43	74.73
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
TEP	78.75	83.07	84.19	86.12	85.12	85.58	82.22	88.99	95.99	109.00	116.96
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008		
TEP	124.00	117.78	120.95	130.11	133.36	141.31	136.29	130.35	135.00		

المصدر: ABDELATIF REBAH, *Economie Algérienne Le Développement National Contrarié*, INAS éditions Algérie, Alger, 2011, page360.

من الجدول أعلاه، يتضح أنّ الكميات المنتجة من المحروقات قد تضاعفت بالنسبة للفترة (1978-1999)¹.

إن الارتفاع السريع في مداخيل صادرات المحروقات منذ 2000، يطرح أسئلة فيما يتعلق بموضوع تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار وماله من أثر التنمية وعلى القطاع الخاص، فالتحدي الرئيسي بالنسبة للجزائر يكمن في إدارة عدم الاستقرار الذي يمكن أن ينجم على المداخيل المالية المرتبطة بصادرات المحروقات².

¹ ادادي عدون ناصر، بعداش عبد الكريم، الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر وآثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1999-2008، مجلة مخبر الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة الجزائر رقم 07، 2018، ص 29.

² اسماعيلي فوزي، الاتجاهات الحديثة في تطور سعر صرف الدينار الجزائري، المتغيرات المستخدمة في نموذج الجزائر - مجلة كنور الحكمة، العدد 21، السادسي الأول، 2019، الجزائر، ص 165.

المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

مرت التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال حتى أواخر سنة 1989 بثلاثة مراحل أساسية، حيث تمثلت المرحلة الأولى في مرحلة الرقابة والممتدة من الاستقلال إلى غاية 1970 والثانية متمثلة في مرحلة الاحتكار والممتدة من 1971 إلى غاية 1988 أم، الثالثة وهي مرحلة تحرير التجارة الخارجية وتمتد 1989 إلى 1993.

الفرع الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية في الجزائر 1962 / 1970

اتصف التشريع الجزائري للتجارة الخارجية في الفترة الممتدة 1962 / 1970 بوضع العناصر الأولى المراقبة الدولة لهذا القطاع إذ تمثلت هذه العناصر في:

أولاً: مراقبة الصرف

حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة استقرار في سعر الصرف هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني والتي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة¹.

حيث بعد أكتوبر 1963 وبعد صدور القانون رقم 62 144 دعت التجارة الخارجية الجزائرية بنظام مراقبة الصرف، يسمح بالحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج بالإضافة إلى التحكم في التقلبات النقدية في السوق.

وقد استمد هذا النظام من التشريع المعد من طرف وزارة المالية، ويحمل في طياته كل ما يتعلق بعرض العملة الصعبة والطلب عليها، والشروط التي يحددها والتي تحاول الحفاظ على سعر معين لأسعار الصرف¹.

¹ فيروز سلطاني، دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2013. ص 141.

ثانيا: التعريف الجمركية

إن الأدوات التي تلجأ إليها الحكومات لتسوية علاقاتها التجارية الدولية الرسوم الجمركية، وهي عبارة عن ضرائب تفرضها الدولة على السلع التي تجتاز حدودها السياسية، سواء كانت مستوردة من العالم الخارجي أو مصدرة إليها، هدف وضع هذا النوع من الرقابة على الصادرات الواردات هي²:

- حماية الاقتصاد من المنافسة الأجنبية؛

- حماية الاختلالات الاقتصادية الداخلية كالبطالة؛

- تحقيق إيرادات تساعد على مواجهة التزامات الدولة الخارجية والداخلية، وهذا من خلال جدول تصنعه كل دولة يشمل كل الرسوم الجمركية المرتبطة بكل السلع المستوردة.

الفرع الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1971_1988

عرفت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والذي يقصد منه إقصاء المتعاملين الخواص من مجال التجارة الخارجية، كما حددت فترة انتقالية تميزت

بتوسيع النظام السابق للواردات ليشمل مجال الصادرات، وبهذا الإجراء أصبح النشاط التجاري الذي لا يخضع لنظام الاحتكار خاضعا لنظام التراخيص.

تلجأ الدولة إلى الوسائل التجارية في فرص قيود على تجارتها الخارجية مع العالم الخارجي، مستخدمة في ذلك حصص وهي عبارة عن قيود على الاستيراد وأحيانا على التصدير، حيث أن السلطات تحدد الكميات التي يمكن استيرادها من السلع من خلال فترة معينة، ويؤدي نظام الحصص وظيفة مماثلة لوظيفة الرسوم الجمركية³.

¹ التركية صغير، سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء خلال الفترة 1990-2014، مذكرة ماستر ، تخصص تجارة دولية، جامعة همه لخضر، الوادي، 2015، ص 50.

² بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012 ص 104.

³ بوكونة، نورة، مرجع سابق، ص ص 106-107.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

وضعت الجزائر الإطار العام لخصص الاستيراد حسب المرسوم 1963، وهو يعمل على تحديد مسبق لكمية السلع المستوردة وشرع تطبيقه رسميا في جوان 1964.

إن الإجراء المطبق على السلع يقوم على احترام بعض الحدود الكمية فيما يخص استيرادها وهذا لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تمثل سياسة نظام الحصص تجربة رقابة المبادلات الخارجية لصالح خدمة التنمية، وتحكم الدولة في توجيه تيارات الاستيراد حسب كل منتج ومنطقة؛

- الإشراف على اقتصاد العملة الصعبة وتوزيعها حسب الضرورة، ومن ثمة تمكن للدولة حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير المتساوية، وكذلك المحافظة على نظام التشغيل؛

- تحاول الدولة من وراء ذلك الحصول على ميزان تجاري متوازن من جراء معاملاتها الخارجية، من هنا يمكن أن نضع إطار حصص الاستيراد يستوجب في كل الحالات محاولة إلزامية إلى تخطيط الواردات الجزائرية.

الفرع الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية وأهم الإصلاحات الخاصة بها

في مطلع التسعينات سعت الجزائر إلى تنظيم التجارة الخارجية من خلال انفتاحها الخارجي وتوجهها نحو اقتصاد السوق، حيث سعت إلى تحرير تجارتها الخارجية وذلك من خلال مرحلتين: التحرير التدريجي للتجارة الخارجية الجزائرية الممتدة من 1989 إلى 1993، والمرحلة الثانية المتمثلة في التحرير الكلي للتجارة الخارجية الجزائرية والممتدة من 1994 إلى 1998.

أولا: التحرير التدريجي للتجارة الخارجية الجزائرية في ظل الإصلاحات الأولية 1989-1993

لقد أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأسلوب التنموي المتبع بحلول سنة 1989، كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها الغيار أسعار النفط، حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع، فلقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو قدر بـ: (3.1%) أما عجز الميزانية

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

فلقد بلغ (1.7%) من PIE كما سجل الميزان التجاري عجز قدره (1825) مليار دينار جزائري، في حين بلغ حجم المديونية (25.32) مليار دولار أمريكي.

أما فيما يخص التجارة الخارجية، فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي ويعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير، إذ أشار في مادتيه 40 و 41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية، وفي المقابل وكما تم الاتفاق عليه في اتفاق التثبيت فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعد ما كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 6120% وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، حيث تم تخفيضها إلى 660% كحد أقصى¹.

ثانيا: التحرير الكلي للتجارة الخارجية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعمقة

1998_1994

تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992، تمثلت في أربعة عوامل أساسية هي: المديونية الخارجية، عجز الميزانية، التضخم والإعسار المالي، الأمر الذي أدى بالجزائر في الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية.

فيما يخص التجارة الخارجية، فقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في افريل 1994، وذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة، وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية، وكذا إزالة الحدود المفروضة أجال سداد ائتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المطورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي ثم تخفيف الحماية الجمركية، حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60 إلى 50% سنة 1996 ، وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضها إلى 45% ، و قد تم حصر قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد في

¹فصل بملوني، التجارة الخارجية الجزائرية بين الفاق الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر ، 2012، ص 112.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

ثلاث مواد فقط، والتي تم إلغاؤها في منتصف 1995 ، أما في جانب الصادرات فان قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغاؤها، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر حاليا من القيود الكمية.¹

¹ فيصل بملوني، نفس المصدر، ص 112.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-

2021

لقد قامت الجزائر في إطار التوجه والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق بإجراء جملة من الإصلاحات على قطاع التجارة الخارجية حتى يتماشى مع متطلبات الوضع الإقتصادي الجديد، وذلك من أجل المساهمة في رفع النمو الاقتصادي. ولتحديد العلاقة التي تربط بين الإنفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، سوف نعتمد على بيانات سنوية خاصة بالنمو الاقتصادي الذي نعبر عنها بالدخل الحقيقي للفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مصدرها البنك الدولي، وكذا بيانات خاصة بمعدل الإنفتاح التجاري (TO) الذي نعبر عنه بمجموع الصادرات والواردات إلى الناتج الداخلي الخام مصدرها البنك الدولي، وذلك للفترة الممتدة ما بين 1990 و2021، بالإعتماد على تقنية أشعة الإنحدار الذاتي.

المطلب الأول: دراسة إستقرارية السلسلتين الزميتين

لاختبار إستقرارية السلسلتين الزميتين سنعتمد على إختبارين هما: إختبار ديكي فولر وإختبار فيليبس بيرون، إذ يسمح لنا إختبار ديكي فولر باختبار فرضية العدم التي تعني وجود جذر أحادي في السلسلة وهذا يدل على عدم إستقرارها، ضد الفرضية البديلة التي تدل على إستقرار السلسلة، في حين يعتمد إختبار (phillips-perron, 1988) في تقديره على نفس نماذج ديكي فولر، إلا أنه يختلف عنه في كونه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس، وذلك عن طريق تصحيح غير معلمية لإحصائيات ديكي فولر حتى يعالج مشكل الارتباط أو التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (03-07): نتائج إختبار إستقرار السلسلتين الزميتين

إختبار فيليبس بيرون للفروق الأولى			إختبار ديكي فولر للفروق الأولى			إختبار فيليبس بيرون			إختبار ديكي فولر			المتغيرات	
[4]	[5]	[6]	[4]	[5]	[6]	[4]	[5]	[6]	[4]	[5]	[6]		
-4.550606	-4.595022	-4.447742	-4.550606	-4.594484	-4.448080	0.212318	-0.791560	-2.140957	0.212318	-0.743446	-2.140957	t المحسوبة	GDP
-1.955020	-2.986225	-3.603202	-1.955020	-2.986225	-3.603202	-1.954414	-2.981038	-3.595026	-1.954414	-2.981038	-3.595026	t المجدولة (%5)	
-4.769659	-4.649936	-4.736645	-4.769766	-4.660822	-4.734564	0.168894	-1.518096	-0.771705	0.120233	-1.547449	-0.909627	t المحسوبة	TO
-1.955020	-2.986225	-3.603202	-1.955020	-2.986225	-3.603202	-1.954414	-2.981038	-3.595026	-1.954414	-2.981038	-3.595026	t المجدولة (%5)	

المصدر: مستخرج من Eviews8

يتضح لنا من خلال الجدول، أن الإختبارين أعطوا نفس النتيجة، وهي عدم إستقرار مستوى المتغيرتين المدروستين نظرا لقبول فرضية العدم لكون قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t المجدولة عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي إحتواء السلسلتين على جذر أحادي. وعند إجراء الفرق الأول على المتغيرتين أصبحت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t المجدولة عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي قبول الفرضية البديلة، ما يعني خلو السلسلتين من جذر الوحدة وبالتالي إستقراريتهما.

المطلب الثاني: إختبار التكامل المتزامن لـ "Johansen"

بما أن كلا السلسلتين مستقرتين عند نفس الدرجة، فإن هذا يعني إمكانية نموها بنفس الوتيرة على المدى الطويل، أي إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بينهما. لكن قبل هذا سوف نقوم بتحديد درجة التأخير المثلى للنظام (VAR)، وذلك بالإعتماد على المعيارين Akaike و Schwartz، حيث يتم الإختيار وفق أدنى قيمة إحصائية لهذين المعيارين، التي تقابل درجة التأخير المقبولة. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03-08): إختيار درجة تأخير (VAR) حسب المعيارين (Akaike et Schwartz)

p	Akaike	Schwartz
1	20.89779	21.18812
2	21.07068	21.55823
3	20.99194	21.67913

المصدر: مستخرج من Eviews8

حسب المعيارين، نجد أن درجة التأخير التي تعطي أقل قيمة لهما هي: $(\rho = 1)$.

ومن خلال نتائج إختبار الأثر الموضحة في الملحق رقم (1)، التي تم فيها إختبار فرضية العدم $(H_0: r = 0)$

التي تشير إلى عدم وجود أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة، ضد الفرضية البديلة

$(H_1: r > 1)$ التي تشير إلى وجود على الأقل علاقة تكامل متزامن. تحصلنا على:

$(\lambda_{trace}(0) = 14.23172 < t_{Tab}^{0,05} = 15.49471)$ و $(\lambda_{trace}(1) = 3.495961 < t_{Tab}^{0,05} = 3.841466)$ إذن

نقبل الفرضية H_0 ، وبالتالي لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرتين، كما أن نتائج إختبار القيمة

الذاتية العظمجاءت مدعمة لنتائج إختبار الأثر، حيث نقبل فرضية الغياب الكلي لعلاقات التكامل

المتزامن.

المطلب الثالث: تقدير النموذج

بعد تحديد درجة التأخير الملائمة والتي كانت سنة واحدة ، سنقوم بتقدير النموذج $VAR(1)$. وقد أعطت

نتائج التقدير ما يلي:

المعادلة الأولى:

$$GDP = -1590.488 + 0.7913GDP(-1) + 37.5665TO(-1)$$

$$(-2.92471) \quad (9.8880) \quad (2.4725) \quad R^2 = 0.92 \quad F = 134.19$$

يتضح لنا من خلال المعادلة القوة التفسيرية الجيدة للمتغيرتين المستقلتين بحيث بلغت قيمة معامل التحديد

0.92، ما يعني بأن النمو الاقتصادي مفسر بدرجة كبيرة من قبل مشاهداته السابقة، والقيم المتأخرة

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

لمعدلات لإنتفاح التجاري، والباقي راجع لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. كما نلاحظ معنوية النموذج ككل، وذلك حسب إحصائية فيشر. وعند مقارنة إحصائية ستودنت المحسوبة (t_{cal}) مع إحصائية ستودنت الجدولة (t_{tab}) عند مستوى معنوية 5%، تم التوصل إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين النمو الإقتصادي في السنة الحالية ومعدلات الإنتفاح التجاري في السنة السابقة، وهذا ما يمكن تفسيره بكون التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي من خلال ما توفره من مكاسب ومساهمات للنمو الاقتصادي، كما يتضح من خلال إحصائية ستودنت وجود علاقة موجبة ومعنوية بين النمو الإقتصادي في السنة الحالية والسنة السابقة.

المعادلة الثانية:

$$TO = 6.4268 - 0.0007GDP(-1) + 0.9324TO(-1)$$

(7.3045) (-1.0053) (0.8948) $R^2 = 0.78$ $F = 41.80$

يتضح لنا من خلال المعادلة القوة التفسيرية الجيدة للمتغيرتين المستقلتين بحيث بلغت قيمة معامل التحديد، 0.78، ما يعني بأن معدلات الإنتفاح التجاري مفسرة بدرجة كبيرة من قبل مشاهداته السابقة، والقيم المتأخرة للنمو الاقتصادي، والباقي راجع لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، كما تشير إحصائية فيشر إلى معنوية النموذج ككل. وعند مقارنة إحصائية ستودنت المحسوبة مع الجدولة عند مستوى معنوية 5%، تم التوصل إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين معدلات الإنتفاح التجاري في السنة الحالية والسنة السابقة، في حين توجد علاقة سالبة وغير معنوية بين معدلات الإنتفاح التجاري في السنة الحالية والنمو الإقتصادي في السنة السابقة.

المطلب الرابع: اختبارات التشخيص

بعد قيامنا بتقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي (VAR(1)، سنقوم بإختبار صلاحيته من خلال ما يلي:

1- إختبار غياب الارتباط الذاتي للأخطاء

من أهم الشروط التي ينبغي توفرها في النماذج المقدره باستخدام طريقة (MCO)، هو غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، إذ أن فعالية مقدراته تتوقف بشكل كبير على مدى تحقق هذا الشرط. وبالتالي سوف نقوم باختبار فرضية غياب الارتباط الذاتي للأخطاء ("غياب الارتباط الذاتي من الدرجة h: H_0 "), وذلك بالاعتماد على البواقي الناتجة عن تطبيق طريقة (MCO) على كل معادلة من هذه المعادلات باستخدام إحصائية إختبار مضاعف لأفراج (LM Tests)، والجدول الموالي يوضح نتائج الإختبار.

الجدول رقم (03-09): نتائج إختبار مضاعف لأفراج للارتباط الذاتي لأخطاء النموذج VAR(1)

Lags	LM-Stat	Prob
1	3.428353	0.4889
2	5.903223	0.2065
3	1.144767	0.8871
4	1.661041	0.7978
5	6.149014	0.1883
6	4.461354	0.3472
7	9.465151	0.0505
8	4.003486	0.4055
9	1.961782	0.7428
10	6.141520	0.1888
11	3.179371	0.5283
12	0.941822	0.9185

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر: مستخرج من Eviews8

نتائج الإختبار توضح أن المعنوية الإحصائية للإختبار "LM" المرافقة لمختلف درجات التأخير $h = 1, 2, \dots, 12$ ($\text{Prob}(\text{LM-Stat}) > 0,05$)، تقودنا إلى قبول فرضية غياب مشكل الارتباط الذاتي لدى بواقي النموذج المقدر، عند كل من هذه التأخيرات مع مستوى معنوية 5%، ما يعني أن النموذج محدد بشكل تام.

2- إختبار إستقرار النموذج VAR(1)

إن عدم إستقرار النموذج VAR(1) سيؤدي إلى الحصول على نتائج غير صحيحة، لذا سوف نقوم بالتأكد من كون النموذج المقدر أعلاه يحقق هذه الخاصية.

الجدول رقم (10-03): نتائج إختبار إستقرارية النموذج VAR(1)

Root	Modulus
0.861924 - 0.147502i	0.874454
0.861924 + 0.147502i	0.874454
No root lies outside the unit circle. VAR satisfies the stability condition.	

المصدر: مستخرج Eviews8

يتضح لنا من خلال نتائج الإختبار بأن كل الجذور العكسية (inverse roots) لكثير الحدود المرافق لجزء الإنحدار الذاتي، هي ذات قيمة تقل عن الواحد الصحيح، وبالتالي فإن النموذج VAR(1) المقدر يحقق شرط الإستقرار.

من خلال الإختبارات السابقة يمكن أن نأكد صلاحية النموذج VAR(1). وبالتالي يمكن الإعتماد عليه لدراسة وتحليل شبكة العلاقات السائدة بين المتغيرتين من خلال تحليل دوال الإستجابة الدفعية، وتحليل تفكيك التباين.

المطلب الخامس: ديناميكية النموذج VAR(1)

لتحديد مختلف العلاقات التي تربط من المتغيرتين، سنقوم بتحليل ديناميكية النموذج VAR(1) الذي أثبتت إختبارات التشخيص صلاحيته، وذلك من خلال: دراسة العلاقة السببية بين المتغيرتين، تحليل الصدمات ودوال الإستجابة وكذا تحليل تفكيك تباين الخطأ.

1- إختبار السببية - حسب مفهوم Granger -

إن توضيح العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية نظريا يعطي صورة واضحة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما عمليا فذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، في حين يعد معرفة إتجاه السببية مهم جدا من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

الجدول رقم (03-11): نتائج اختبار سببية "Granger"

Dependentvariable: GDP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
TO	8.553916	1	0.0034
All	8.553916	1	0.0034
Dependentvariable: TO			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	0.800711	1	0.3709
All	0.800711	1	0.3709

المصدر: مستخرج Eviews8

وبعد إجراء إختبار السببية -حسب مفهوم Granger- بين المتغيرتين، توصلنا إلى وجود علاقة سببية تتجه من معدلات الإنفتاح التجاري نحو النمو الإقتصادي، وذلك عند مستوى معنوية 5%، ما يعني بأن هناك إحتمال 95% لكون تغيرات معدلات الإنفتاح التجاري تسبق التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي.

2- تحليل دوال الإستجابة الدفعية للصدمات:

يقصد بالإستجابة الدفعية للصدمات، سلوك المتغيرة الداخلية في النموذج نتيجة الصدمات المختلفة التي يتعرض إليها النظام، ويهدف هذا الإختبار إلى توضيح مدى قدرة المتغيرات المتضمنة في النموذج على تفسير سلوك بعضها البعض، من خلال معرفة نسبة تأثير صدمة في متغير ما على نفسه وعلى المتغيرات الأخرى.

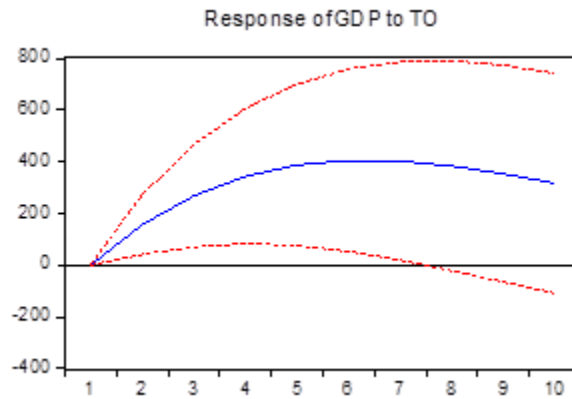
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

لتحليل دوال الإستجابة الدفعية للصدمات بشكل سليم، يجب توفر شرط غياب الإرتباط الفوري لتجديدات نظام المتغيرات المدروس، لذا لا بد من إجراء عملية التحليل بالإعتماد على تجديدات مستقلة ولا تملك أية مركبة مشتركة فيما بينها. ويمكن الحصول على هذه التجديدات إنطلاقاً من تحويل التجديدات الأصلية باستخدام المعامل الناتج عن تفكيك "Cholesky" لمصفوفة التباين والتباين المشترك لهذه التجديدات، وبالتالي الحصول على تجديدات متعامدة.

في المحاكات نعتبر صدمة لكل متغير يساوي إنحراف معياري، وسنقوم بدراسة أثر تلك الصدمة على المتغيرتين على مدى 10 سنوات في المستقبل.

وبما أن موضوع دراستنا يتمحور حول أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، سنقوم بتحليل مدى تأثير هذا الأخير بصدمة في معدلات الإنفتاح التجاري.

الشكل رقم (03-02): استجابة النمو الاقتصادي لصدمة معدلات الإنفتاح التجاري



المصدر: مستخرج من Eviews8

إن حدوث صدمة في معدلات الإنفتاح التجاري من شأنه أن يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، حيث ستختلف هذه الصدمة أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي طول فترة الإستجابة، إذ يبدي النمو الاقتصادي إستجابة إيجابية قدرها (156.08) ابتداءً من السنة الثانية التي تلي الصدمة، ليستمر بعدها النمو الاقتصادي في الإرتفاع إلى غاية السنة السادسة التي تلي الصدمة، أين سيسجل أعلى إستجابة قدرها

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

(405.58) ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع معدل الإنفتاح التجاري سوف يؤدي إلى ارتفاع السلع والخدمات المتاحة في الأسواق المحلية، مما يعمل على ارتفاع العرض بسبب انخفاض المستوى العام للأسعار وهذا ما يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي. لينخفض بعدها هذا الأخير بشكل خفيف إلى غاية نهاية فترة الإستجابة، نظرا لتأثر الإنفتاح التجاري بتغير أسعار البترول حيث أن ارتفاعها سوف يؤدي في الأجل الطويل إلى ارتفاع تكلفة الإستيراد بسبب ارتفاع أسعار المنتجات في الأسواق العالمية.

3- تحليل تفكيك تباين الخطأ

نستعمل تفكيك التباين لمعرفة الأهمية النسبية التي تحتلها المتغيرتين في تفسير بعضها البعض. وبما أن هذه التقنية تستدعي أيضا توفر شرط إستقلالية التجديدات، سنقوم بنفس طريقة التحويل المعتمدة في تحليل دوال الاستجابة.

من أجل توضيح تفكيك تباين خطأ التنبؤ بمتغيرة النمو الإقتصادي، سوف نقوم بالإعتماد على تفكيك "Cholesky" لتحويل الصدمات، بالنسبة لأفق تنبئي يمتد على مدى 10 سنوات في المستقبل.

الجدول رقم (03-12): نتائج تفكيك تباين خطأ التنبؤ بمتغيرة رصيد الميزان التجاري

Period	S.E.	GDP	TO
1	436.3879	100.0000	0.000000
2	607.0047	93.38750	6.612502
3	746.8913	82.65374	17.34626
4	872.0942	71.67346	28.32654
5	983.8106	62.18026	37.81974
6	1080.771	54.57848	45.42152
7	1162.152	48.72713	51.27287
8	1228.133	44.33468	55.66532
9	1279.783	41.10833	58.89167
10	1318.780	38.79625	61.20375

المصدر: مستخرج Eviews8

يظهر من خلال الجدول بأن معظم التقلبات الظرفية التي يشهدها النمو الإقتصادي تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغيرة نفسها، حيث تسمح هذه الصدمات بتفسير ما قيمته (93.83%) من تغيرات النمو الاقتصادي خلال السنة الثانية التي تلي حدوث الصدمة، إلا أن هذه النسبة ستعرف تراجعاً مع

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

مرور السنوات إلى أن تصل إلى حدود (38.79%) عند السنة العاشرة التي تلي الصدمة. وبالموازاة مع تناقص الأهمية النسبية للصدمة الذاتية للنمو الاقتصادي في تفسير تقلباته، نجد أن الصدمات الناتجة عن معدلات الإنفتاح التجاري تكتسي أهمية أكبر مع الزمن، إذ ترتفع من (6.61%) تسجل عند السنة الثانية التي تلي الصدمة، إلى أن تصل إلى حد (61.20%) مع حلول السنة العاشرة التي تلي الصدمة. من خلال نتائج تفكيك تباين الخطأ التي جاءت مدعمة لنتائج إختبارات السببية - ونتائج تحليل دوال الإستجابة الدفعية للصدمة، يتضح لنا أن النمو الإقتصادي في الجزائر مرتبط بشكل كبير بمعدلات الإنفتاح التجاري.

خلاصة الفصل

جاء هذا الفصل الأخير لدراسة أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. حيث احتوى في بدايته تحليل هذا النمو من فترة التخطيط إلى غاية فترة الإصلاحات، ثم مرحلة الانفتاح التجاري. ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري اقتصادا هزيعا استلزم إعادة بناءه تغيرات نوعية وكمية، جعلها تسلك طريق البناء الاشتراكي، رغم الصعوبات التي طرحتها شروط التحول من وضع اجتماعي اقتصادي متخلف إلى وضع اجتماعي متطور وعادل.

من أهم ما ورد خلال هذا الفصل أنه خلال مرحلة التخطيط، انفردت الدولة بالإنتاج والاستثمار في الاقتصاد بهدف التصنيع من خلال الاعتماد على القطاع العمومي، ففرضت هيمنة مركزية خانقة على الاقتصاد بصفة عامة وعلى التجارة الخارجية بصفة خاصة، فدخلت في دائرة التصنيع، بعد أكثر من 20 سنة من التمويل والإنفاق، من ربيع المحروقات كمصدر أساسي الذي كان بدوره يؤدي إلى ارتفاع المستوى المعيشي تارة وخلق أزمات حادة تارة أخرى.

حاولت الجزائر الخروج من الدوامة التي كانت تعيشها بتجربة التخطيط من أجل تحقيق التنمية المستقلة إلا أن نجاح التخطيط لم يكن بالقدر الكافي الذي كان منتظر منه، فبعد التشوهات التي نتجت عن هذه التجربة جاءت سياسة التكيف الهيكلي التي طرحها صندوق النقد الدولي لتزيد الطينة بلة، من خلال برامج التسريح والخصوصية، ليجد أغلب الجزائريين أنفسهم في الشوارع بدون عمل، ولتجد أغلب المؤسسات العمومية التي كانت عمود الاقتصاد الجزائري نفسها عبارة عن بقايا مؤسسات.

الغائبة

ففي ظل التطورات الاقتصادية العالمية التي نعيشها، جند أن سياسة الانفتاح التجاري تحظى باهتمام كبير، من قبل المفكرين الاقتصاديين، وحكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث حدث تعزيز وتقوية سياسة الانفتاح التجاري فيما بني الدول وكذا توحيد هذه السياسات على المستوى العالمي، وخاصة في منتصف العقد الأخرى من القرن الماضي، بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، حيث اكتملت الأضلاع الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي، إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأصبحت سياسة الانفتاح التجاري ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول النامية التي تسعى لمسايرة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فعملت على تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام المنافسة الحرة وميكانزمات السوق.

ولقد خطت الجزائر خطوات هائلة في هذا الأمر ابتداء من أواخر الثمانينات وخاصة بعد أزمة النفط الخانقة التي عرفتها آنذاك، حيث لم يكن الأمر بيدها بل اضطرت لتطبيق شرطية صندوق النقد الدولي مقابل حصولها على قروض، والتي كانت تحمل في طياتها شرط تحرير التجارة الخارجية فقامت الجزائر بتطبيق إجراءات التحرير التجاري أين تم إلغاء معظم تراخيص الاستيراد والتصدير وتخفيض التعريفات الجمركية موازاة برفع بعض القيود على نظام الصرف الأجنبي، إلى جانب خلق العديد من الهيئات الداعمة لعمليات التصدير والاستيراد.

نتائج الدراسة:

من خلال الإجابة على الفرضيات وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- سياسة الانفتاح التجاري تحظى باهتمام كبري، من قبل المفكرين الاقتصاديين، وحكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء؛

- تعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أداة هامة لتحرير وتنمية التجارة الخارجية، ووسيلة للانفتاح على الاقتصاد العالمي؛

- قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الهيكلية التي مست الاقتصاد الوطني؛

- مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر يقاس من خلال درجة انفتاح تجارتها على العالم الخارجي، حيث

كان هذا الانفتاح على مرحلتين، انفتاح تدريجي منذ 1990 حتى 1994، ثم انفتاح تام منذ 1994؛

- سعت الحكومة الجزائرية إلى توجيه الاقتصاد نحو التصدير، تماشياً مع سياسة الانفتاح التجاري؛

- يتوقف معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى على ارتفاع الصادرات النفطية، الناتجة عن

ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية.

- توصيات الدراسة

بناء على ما جاء في النتائج المتوصل إليها نقدم بعض التوصيات:

- أهمية تطوير وتشجيع الصادرات غير النفطية حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية؛

- ضرورة الاستمرار في السعي نحو تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات التي مصدرها

سلعة واحدة وهي النفط؛

- ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي العربي وزيادة معدلات التبادل التجاري بينها مما يجعلها قادرة

للارتقاء لمستوى التكتلات الإقليمية الاقتصادية الأخرى؛

- على السلطات الجزائرية أن تقوم بتوجيه أنشطة الشركات الجزائرية الخاصة إلى الأسواق الداخلية

والمناطق داخل الجزائر من أجل ضمان بقاءها وتقوية أداءها قبل مواجهة المنافسة الأجنبية؛

- التركيز على القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والتي بإمكانها أن تخلق قيمة مضافة في الاقتصاد

الوطني، من خلال الزيادة في الصادرات وتقليص الواردات؛

- الوقوف عند الأسباب التي تعرقل نمو التجارة الخارجية في الجزائر من خلال دراسات لإيجاد حلول

جديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني و العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- آفاق البحث

يفتح هذا البحث المجال للخوض في بحوث أخرى ذات الصلة بموضوعنا، ومنها:

- نظريات النمو الداخلي ومدى مآلتها لاقتصاديات الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)؛

- كيفية تفعيل آليات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من أجل تحقيق درجة عالية من

الانفتاح التجاري.

- متطلبات استفادة الاقتصاد الجزائري من الأسواق الإفريقية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1/-الكتب:

- أحمد جامع، صفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري الاردن، 2020.
- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- بشر محمد موفق، التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2019.
- جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 2016.
- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ ، ط3 دار النهضة العربية، دون ذكر مكان النشر، 1986.
- حسام، علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 14.
- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن، 2000.
- رشاد العطار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000.

قائمة المصادر والمراجع

- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2004.
- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1993.
- سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1990 1989-2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2018.
- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، دون ذكر مكان النشر، 2009.
- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، دون ذكر مكان النشر، 2009.
- صالح الدين نامق، تطور التجارة الدولية من عهد التجار إلى السوق الأوروبية المشتركة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1974.
- عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- عبد الرحمان تومي، الاقتصاد الجزائري بين الربع والقيمة المضافة، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية الجزائر، العدد 18 السنة 2019.
- عبد الله الوناس، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000.
- كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن يطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- ماجد حسني صبيح، نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2008.
- مجدي محمود شهاب وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998.

قائمة المصادر والمراجع

- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
- محمد بالراح، أفق التنمية في الجزائر، مخبر تطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر، جامعة وهران، 2017، الجزائر.
- محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2018.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 2015.
- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية، المعمورة، مصر، 1999.
- محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003.
- محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية- النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1993.
- مريم عيسى مهنى، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010م، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 7، العدد 20، 2016.

قائمة المصادر والمراجع

- موسى، سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- /2- المجلات، الملتقيات، المؤتمرات:
- اسماعيلي فوزي، الاتجاهات الحديثة في تطور سعر صرف الدينار الجزائري، المتغيرات المستخدمة في نموذج الجزائر - مجلة كنور الحكمة، العدد 21 ، السداسي الأول، 2019، الجزائر.
- بن طالبي فريد، أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع الإشارة إلى الاقتصاد الجزائري للفترة ما بين 1990 و 2009، مجلة مخبر الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، رقم 10، 2011.
- خططاش عبد الحكيم، مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برنامج الاستثمارات العامة للفترة 2013-2014، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة والعاكساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013.
- دادي عدون ناصر، بعداش عبد الكريم، الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر وآثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1999-2008، مجلة مخبر الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة الجزائر رقم 07، 2018.
- ريال زوبينة، تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي، مجلة مخبر الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، رقم 09، 2020.

قائمة المصادر والمراجع

- صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، ملتقى دولي بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف يومي 11-12 مارس 2017.
- فيصل بملوني، التجارة الخارجية الجزائرية بين الفاق الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر ، 2012.
- محمد عماري، تعبيد الطريق لمرحلة ما بعد البترول، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع الجزائر العدد رقم 21 مارس 2010.
- محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01 ، 2002.
- محمد مسعى، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2019.
- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف، العدد 09، 2013.
- /3- الأطروحات والمذكرات.
- أولاد صالح عامرية، حاج حمو يمينه، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية من (1970-2016)، مذكرة ماستر، الجامعة، 2018.

قائمة المصادر والمراجع

- آيات الله، مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.
- بلقاسم طراد، تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة مقارنة (الجزائر-تونس- المغرب)، أطروحة الدكتوراه ، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2021-2022.
- بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، 2009.
- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012.
- التجاني بن سالم، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، 2017.
- التركية صغير، سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء خلال الفترة 1990-2014، مذكرة ماستر ، تخصص تجارة دولية، جامعة همه لخضر، الوادي، 2015.
- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
- صدر الدين صوالي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006.
- علياتي فاطمة الزهراء، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019 مذكرة ماستر، جامعة يحي فارس بالمدينة، 2021.

قائمة المصادر والمراجع

- فلة موفق، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر فترة 1990-2013، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2015.
- فيروز سلطاني، دور السياسة التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الاقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2013.
- كنزة وشن، دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي - مجلس التعاون الخليجي نموذجا - (2001-2008)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2019.
- مرغيدو بشري، يعيشي حليلة، أثر الواردات على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والسين خلال الفترة (1970-2018)، مذكرة ماستر، جامعة أحمد دارية - أدرار - الجزائر، 2021.
- مقالاتي عادل، دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من سنة 1990 إلى 2012، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.
- ولد عمري عبد الباسط، مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980 - 2013)، أطروحة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس، 2016.
- الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2018.
- /4- المحاضرات
- ألفت ملوك، سياسة التجارة الخارجية تابع محاضرات التجارة الزراعية الدولية، د ب ن، د س.
- بوحزام سيد أحمد، محاضرات في نماذج النمو، اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مصطفى اسطبولي-معسكر، 2021.

- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، 2014، <https://www.alukah.net>، تم الإطلاع عليه في 2023/03/30.
 - واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، الطبعة الأولى، 2008، منقول من موقع: <https://almerja.com/reading.php?idm=128472>، تم الإطلاع عليه في: 2023/03/28.
- المراجع أجنبية:

- Josette PEYRARD, **Gestion financiere Internationale**, 4éme édition, ed-vuibert, Paris 1999.
- Rachid BENYOURE, **annuaire économique et social Algérie état des lieux**, 4ème édition, édition KALMA Communication, ALGER, 2009.

الملخص

ملخص

الهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهمية الدور الذي يلعبه انفتاح التجاري ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي، كما أكد العديد من الاقتصاديين على أهمية الانفتاح التجاري الذي يعتبر أهم محرك للنمو الاقتصادي هذا ما جعل بلدان العالم تبحث عن أنجع طرق تمكنها من فرض نفسها واختراق الأسواق الدولية، والجزائر كغيرها من الدول لما لها من موارد طبيعية وبشرية ومادية تؤهلها لأن تكون في مقدمة الدول إلا أنه وللأسف لها من الاختلالات ما يكبح تقدمها.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، سياسة التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي

Summary

The aim of this study is to highlight the importance of the role played by trade openness and the extent of its impact on economic growth, and many economists emphasized the importance of trade openness, which is the most important engine of economic growth. Algeria is like other countries because of its natural, human and material resources that qualify it to be at the forefront of countries, but unfortunately it has imbalances that hinder its progress.

Keywords: foreign trade, foreign trade policy, economic growth